|  |  |
| --- | --- |
| **بند جدول الأعمال: ADM 2** | **الوثيقة C24/43-A** |
|  | **28 مايو 2024** |
|  | **الأصل: بالإنكليزية** |
|  |  |
| تقرير من الأمينة العامة |
| تقرير الإدارة المالية عن الحسابات غير المراجعة عن السنة المالية 2023 |
| **الغرض**يُطلب من الأمين العام، بموجب الرقم 101 من اتفاقية الاتحاد الدولي للاتصالات والمادة 30 من اللوائح المالية للاتحاد، أن يقدم تقريراً عن الإدارة المالية إلى المجلس كل عام.ويغطي تقرير الإدارة المالية عن السنة المالية 2023:⦁ الحسابات غير المراجعة للسنة المالية 2023 لميزانية الاتحاد والأموال من خارج الميزانية.**الإجراء المطلوب من المجلس**يقدَّم تقرير الإدارة المالية عن السنة المالية 2023 إلى المجلس **للنظر فيه.** وسيقدَّم التقرير المراجَع **للموافقة عليه عن طريق المراسلة** عند استلام رأي مراجعة الحسابات في سبتمبر 2024.وسيُرسَل التقرير بعد أن يوافق عليه المجلس، إلى جميع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات.\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_**المراجع***الاتفاقية: الرقم* [*101*](https://www.itu.int/en/council/Documents/basic-texts/Convention-A.pdf)*اللوائح المالية للاتحاد:* [*المادة 30*](https://www.itu.int/en/council/ties/Documents/Financial-regulations/S-GEN-REG_RGTFIN-2022-PDF-A.pdf) |

تقرير الإدارة المالية

جدول المحتويات

[مقدمة للبيانات المالية لعام 2023 4](#_Toc168657539)

[مقدمة 6](#_Toc168657540)

[أبرز نقاط تقرير الإدارة المالية لعام 2023 6](#_Toc168657541)

[بيان عن الرقابة الداخلية لعام 2023 14](#_Toc168657542)

[رأي مراجع الحسابات الخارجي 18](#_Toc168657543)

[**البيانات** **المالية** 19](#_Toc168657544)

[ملاحظات بشأن البيانات المالية 24](#_Toc168657550)

[الملاحظة 1 أهداف الاتحاد 24](#_Toc168657551)

[الملاحظة 2 أساس الإعداد والعرض 26](#_Toc168657552)

[الملاحظة 3 سياسات محاسبية مهمة 28](#_Toc168657553)

[1.3 سعر صرف العملة الوظيفية 28](#_Toc168657554)

[2.3 الصكوك المالية 28](#_Toc168657555)

[3.3 إقرار معيار محاسبي دولي جديد للقطاع العام 29](#_Toc168657556)

[4.3 المخزونات 32](#_Toc168657557)

[5.3 الممتلكات والمنشآت والمعدات 32](#_Toc168657558)

[6.3 الأصول غير المادية 33](#_Toc168657559)

[7.3 أرصدة المؤونة الاحتياطية 34](#_Toc168657560)

[8.3 الأصول والخصوم المشروطة 34](#_Toc168657561)

[9.3 استحقاقات الموظفين 34](#_Toc168657562)

[10.3 قيد الإيرادات 35](#_Toc168657563)

[11.3 الإبلاغ بحسب الأبواب 36](#_Toc168657564)

[12.3 بيان المقارنة – المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية 37](#_Toc168657565)

[الملاحظة 4 إدارة صافي الأصول 37](#_Toc168657566)

[الملاحظة 5 المخاطر المالية 41](#_Toc168657567)

[الملاحظة 6 الاجتهادات والتقديرات المحاسبية 43](#_Toc168657568)

[الملاحظة 7 الرصيد النقدي وما يعادله 44](#_Toc168657569)

[الملاحظة 8 الاستثمارات 44](#_Toc168657570)

[الملاحظة 9 الذمم المدينة 45](#_Toc168657571)

[الملاحظة 10 الذمم المدينة الأخرى 45](#_Toc168657572)

[الملاحظة 11 الممتلكات والمنشآت والمعدات 46](#_Toc168657573)

[الملاحظة 12 الأصول غير المادية 47](#_Toc168657574)

[الملاحظة 13 الأصول قيد الإنشاء 48](#_Toc168657575)

[الملاحظة 14 الذمم الدائنة 48](#_Toc168657576)

[الملاحظة 15 المساهمات الواردة سلفاً والإيرادات المؤجلة 49](#_Toc168657577)

[الملاحظة 16 القروض والديون المالية الأخرى 50](#_Toc168657578)

[الملاحظة 17 استحقاقات الموظفين 50](#_Toc168657579)

[1.17 التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة 51](#_Toc168657580)

[2.17 منحة الإعادة إلى الوطن 54](#_Toc168657581)

[3.17 استحقاقات الموظفين بموجب خطة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة 54](#_Toc168657582)

[الملاحظة 18 الحسابات الاحتياطية 56](#_Toc168657583)

[الملاحظة 19 الديون الأخرى 56](#_Toc168657584)

[الملاحظة 20 الأموال الخارجة عن الميزانية 56](#_Toc168657585)

[الملاحظة 21 الإيرادات 57](#_Toc168657586)

[الملاحظة 22 النفقات 59](#_Toc168657587)

[الملاحظة 23 الإبلاغ بحسب الأبواب – بيان الأداء المالي 2023 61](#_Toc168657588)

[الملاحظة 24 التوفيق بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية 63](#_Toc168657589)

[الملاحظة 25 الكشوف المتعلقة بالأطراف المتكافلة 65](#_Toc168657590)

[الملاحظة 26 الالتزامات المستقبلية 65](#_Toc168657591)

[الملاحظة 27 تقييم تراجع قيمة مشروع المبنى الجديد للاتحاد 65](#_Toc168657592)

[الملاحظة 28 الأحداث بعد تاريخ الإبلاغ 66](#_Toc168657593)

# مقدمة للبيانات المالية لعام 2023

كان عام 2023 هو العام الذي صعدت فيه التكنولوجيا الرقمية إلى قمة جدول الأعمال العالمي.

ومن قمتي مجموعة السبع ومجموعة العشرين إلى مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً (LDC-III) والمؤتمر العالمي الأخير للاتصالات الراديوية عام 2023 (WRC-23)، كانت التكنولوجيات الرقمية في الصدارة وفي المركز.

ولم يسبق لهذه التكنولوجيات أن امتلكت مثل هذا القدر من الإمكانات للتصدي للتحديات الأكثر إلحاحاً في العالم وتسريع التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة (SDG).

وباعتباره وكالة الأمم المتحدة المعنية بالتكنولوجيات الرقمية، كان الاتحاد على مستوى المسؤولية. وتتمثل القوة الدافعة للاتحاد في الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2024-2027، التي اعتُمدت في مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد عام 2022. وتكمن في جوهر هذه الاستراتيجية التوصيلية العالمية والتحول الرقمي المستدام.

وتضمنت أبرز النقاط لعام 2023 ما يلي:

**1 مواءمة الشمول الرقمي مع وتيرة التحول الرقمي.** يقزِّم التقدم السريع والابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي (AI) التوليدي والحوسبة وغيرها من المجالات التقدم المحرز في سد الفجوة الرقمية. وفي حين زاد استخدام الإنترنت على مستوى العالم وفي كل إقليم، لا يزال 2,6 مليار شخص غير موصلين بالإنترنت في جميع أنحاء العالم - وهناك تفاوتات مستمرة بين البلدان مرتفعة الدخل ومنخفضة الدخل، والمناطق الريفية والحضرية، والرجال والنساء. ولم تركز جهود الاتحاد على البنية التحتية فحسب، بل ركزت أيضاً على القدرة على تحمل التكاليف والمهارات والسلامة وجميع العناصر الأخرى التي تجعل التوصيلية هادفة.

2 تسخير إمكانات الاتصالات الراديوية إلى أقصى حد. حدد الاتفاق الذي تم التوصل إليه في المؤتمر WRC‑23 بشأن تحديث لوائح الراديو موارد جديدة من الطيف لدعم الابتكار التكنولوجي، وتوسيع التوصيلية العالمية، وزيادة النفاذ إلى الموارد الراديوية الفضائية واستعمالها المنصف، وتعزيز السلامة في البحر والجو والبر. وتوفر هذه النتائج اليقين القانوني والاستقرار التنظيمي اللازمين لازدهار الاستثمار والابتكار في وقت تعتبر فيه إدارة طيف الترددات الراديوية والمدارات الساتلية المرتبطة به بشكل منصف أساسية لمستقبل رقمي يعمل لخير جميع الناس والكوكب.

3 **تحصيل القيمة الحقيقية للمعايير.** تعترف جميع مبادرات حوكمة الذكاء الاصطناعي بالمعايير باعتبارها عنصراً حاسماً. وهذا هو أحدث دليل على زيادة الاهتمام بالتقييس في الحكومة والصناعة والهيئات الأكاديمية والمجتمع المدني. ويستجيب الاتحاد لهذه الحاجة بمعايير لدعم التحول الرقمي من الطاقة إلى الرعاية الصحية، ومن خلال دمج وجهات نظر مختلفة من حقوق الإنسان إلى الاستدامة. وتجعل معايير الاتحاد التكنولوجيات الرقمية أكثر اتصالاً وكفاءة وميسورة التكلفة وآمنة وقابلة للنفاذ ومستدامة. وهي أدوات قوية لتسريع التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة.

4 **التفكير في التنمية أولاً**. إن عدم المساواة بين من يملكون ومن لا يملكون في العالم الرقمي آخذ في الاتساع. ففي البلدان المرتفعة الدخل، على سبيل المثال، تغطي شبكة الجيل الخامس ما يقرب من 90 في المائة من السكان، في حين تكاد هذه الخدمة تغيب في البلدان منخفضة الدخل. وجهود الاتحاد في مجال الشبكات والبنية التحتية الرقمية، والسياسات والتنظيم، والإحصاءات، والتطبيقات الرقمية والشمول، والأمن السيبراني، وتنمية القدرات، والمخلفات الإلكترونية، والاتصالات في حالات الطوارئ، وغيرها من القضايا الأساسية تتناول جميع أبعاد التنمية المستدامة - الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وبالتالي، فإن الاتحاد يرافق البلدان أينما كانت في رحلة تحولها الرقمي.

5 **تحقيق التوازن الصحيح بين فوائد ومخاطر التكنولوجيات الناشئة.** أظهرت خطة التسريع الرقمي لأهداف التنمية المستدامة التي أطلقها الاتحاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في سبتمبر 2023 أن الحلول الرقمية التي تغير قواعد اللعبة مثل الذكاء الاصطناعي يمكن أن تساهم بشكل مباشر في تحقيق 70 في المائة من الغايات في إطار أهداف التنمية المستدامة السبعة عشرة. ومن خلال منصة الذكاء الاصطناعي للمصلحة العامة ومبادرات حوكمة الذكاء الاصطناعي، كثف الاتحاد جهوده لضمان تطوير الذكاء الاصطناعي ونشره بطريقة مسؤولة دون كبح الابتكار. وتعتبر المعايير التقنية وبناء القدرات حجر الزاوية لمستقبل رقمي شامل للجميع، حيث تعمل التكنولوجيات الناشئة على تمكين الجميع، وليس مجرد قلة ذات حظوة.

6 **تعزيز المشاركة في عمليات الأمم المتحدة وخارجها.** شارك الاتحاد بنشاط، طوال عام 2023، في عمليات الأمم المتحدة الرئيسية - بدءاً من برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً وحتى مناقشات الاتفاق الرقمي العالمي الجارية. وقد أسفرت هذه المشاركة القوية عن مبادرات تاريخية مع وكالات الأمم المتحدة الشقيقة، مثل مبادرة الإنذار المبكر للجميع، ومبادرة التوصيلية من أجل اللاجئين، والمبادرة العالمية للذكاء الاصطناعي من أجل الصحة. كما عمل الاتحاد خلال اجتماع مجموعة العشرين في العام الماضي كشريك معرفي في مساري التنمية والاقتصاد الرقمي وشارك بنشاط في مسار اقتصاد الفضاء.

7 **إطلاق عنان قوة الشراكات.** يُعد مستوى الالتزام الذي شهدناه في عام 2023 تجاه الائتلاف الرقمي Partner2Connect وGiga وغيرها من الشراكات الرئيسية متعددة أصحاب المصلحة جزءاً أساسياً من الخطة الاستراتيجية للاتحاد. وتقربنا هذه الشراكات من تحقيق التوصيلية الشاملة والتحول الرقمي المستدام وتعطي الأمل للملايين الذين ما زالوا يجدون أنفسهم على الجانب الخطأ من الفجوة الرقمية.

وإذا كان عام 2023 هو العام الذي صعدت فيه التكنولوجيا الرقمية إلى قمة جدول الأعمال العالمي، فقد يكون عام 2024 هو العام الذي تهيمن فيه التكنولوجيا الرقمية على جدول الأعمال - حيث تقدم قمة الأمم المتحدة للمستقبل فرصة لا تتكرر إلا مرةً واحدة في كل جيل لخلق مستقبل رقمي أكثر شمولاً وأمناً واستدامة للجميع.

وستجدون أدناه التحليل الوارد في تقرير الإدارة المالية للاتحاد لعام 2023. وسيوفر تقرير الاتحاد القادم بشأن تنفيذ الخطة الاستراتيجية للاتحاد وأنشطته (الوثيقة [C24/35](https://www.itu.int/md/S24-CL-C-0035/en)) المزيد من التفاصيل التشغيلية، بما يعبِّر عن التزام المنظمة الثابت برؤى تعتمد على البيانات واستراتيجيات موجهة نحو النتائج.

# مقدمة

1 تقدَّم البيانات المالية وتقرير الإدارة المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 وفقاً للمادة 30 من اللوائح المالية للاتحاد – طبعة عام 2018.

2 وتُعد البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) وتغطي جميع عمليات المنظمة، بما في ذلك العمليات الممولة من الميزانية العادية والإيرادات من خارج الميزانية ومن التشغيل والاستثمارات المالية.

 أ ) تحدد اللوائح المالية فترة مالية لمدة سنتين؛ ومع ذلك، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS)، يُتطلب عرض البيانات المالية السنوية. وتُعد ميزانية الاتحاد لفترة السنتين في إطار ميزانية قائمة على النتائج، ويشمل نطاقها ما يلي:

’1‘ الميزانية العادية، والتي تشمل مساهمات الدول الأعضاء وكذلك مساهمات أعضاء القطاعات والمنتسبين والهيئات الأكاديمية؛

’2‘ إيرادات التشغيل الأخرى، والتي تشمل إيرادات استرداد التكاليف (بما في ذلك المنشورات وبطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية) والإيرادات المتأتية من الفوائد والأنشطة الأخرى المدرة للإيرادات؛

’3‘ السحب، عند الضرورة، من حساب الاحتياطي.

ب) ولا يبلَّغ، في إطار ميزانية الاتحاد، عن الإيرادات الأخرى، بما فيها الأموال من خارج الميزانية.

3 والإبلاغ عن البيانات المالية على أساس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) لا يؤثر على إعداد ميزانية الاتحاد على أساس النتائج أو الإبلاغ عنها، والتي يستمر عرضها على أساس نقدي معدَّل. ونظراً لاختلاف أساس الميزانية والبيانات المالية، ترد تسوية بين الميزانية وبيان الأداء المالي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في إطار البيان الخامس: بيان المقارنة - بين الميزانية والمبالغ الفعلية في الملاحظة 24 من البيانات المالية.

# أبرز نقاط تقرير الإدارة المالية لعام 2023

4 تُمسك حسابات الاتحاد بالفرنكات السويسرية. وتشمل البيانات المالية المعروضة جميع مصادر الأموال للاتحاد، بما في ذلك الميزانية العادية والأموال من خارج الميزانية.

5 ويلخص الشكل 1 أدناه الوضع المالي للاتحاد عام 2023 بالمقارنة مع العام السابق 2022.

الشكل 1 - الوضع المالي للسنتين 2023 و2022



6 وكما ذُكر في الشكل 1 أعلاه، هناك انخفاض في إجمالي الإيرادات في عام 2023 مقارنة بعام 2022 بمقدار 6,1 مليون فرنك سويسري. والدافع الرئيسي للزيادة في تكاليف التمويل بمقدار 14,8 مليون فرنك سويسري، تقابله جزئياً الزيادة في إيرادات المنشورات (2,1 مليون فرنك سويسري)، وفي الإيرادات الأخرى (5,2 مليون فرنك سويسري)، وفي إيرادات الأموال من خارج الميزانية (1,1 مليون فرنك سويسري) وإيرادات بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية (0,3 مليون فرنك سويسري). وظلت النفقات في عام 2023 مستقرة إلى حد ما بواقع 197,2 مليون فرنك سويسري بالمقارنة مع 196,8 مليون فرنك سويسري في عام 2022، كنتيجة صافية للزيادة في التكاليف غير المتعلقة بالموظفين، والتي قابلها جزئياً انخفاض في تكاليف الموظفين. وتوفر الأقسام التالية مزيداً من التحليل للإيرادات والنفقات.

7 وانخفضت أصول المنظمة بمقدار 9,4 مليون فرنك سويسري، ويرجع ذلك في الغالب إلى الانخفاضات في النقد ومكافئات النقد والاستثمارات والذمم المدينة، وقابلتها زيادة في الأصول قيد الإنشاء قدرها 7,2 مليون فرنك سويسري. وزادت الخصوم بمقدار 35,0 مليون فرنك سويسري، مدفوعة بالزيادة في قيمة صندوق التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (ASHI) وصافي القيمة الحالية للقروض، نتيجة للتغيرات في أسعار الخصم.

8 والعجز المشار إليه لعام 2023 والبالغ 24,8 مليون فرنك سويسري (مقارنةً بعجز قدره 18,3 مليون فرنك سويسري في عام 2022) هو النتيجة الصافية لتجاوز النفقات الإجمالية لإيرادات السنة للاتحاد ككل. ومع ذلك، من الجدير بالذكر أن الاتحاد أنهى العام بفائض قدره 1,4 مليون فرنك سويسري فيما يتعلق بتنفيذ الميزانية، وهو ما ورد توثيقه بالتفصيل في البيان الخامس ووصفه بمزيد من التفصيل في الملاحظة 24 من البيانات المالية.

الأداء المالي

الإيرادات

9 بلغت إيرادات الاتحاد في عام 2023 ما قيمته 172,4 مليون فرنك سويسري، بالمقارنة مع 178,5 مليون فرنك سويسري في عام 2022. ويبين الجدول 1 أدناه المصادر الرئيسية للإيرادات لكل من عامي 2023 و2022. وزادت إيرادات المساهمات المقررة والمساهمات من خارج الميزانية بمقدار 0,8 مليون فرنك سويسري. وزادت الإيرادات من المنشورات وبطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية بمقدار 2,4 مليون فرنك سويسري. وزادت الإيرادات الأخرى بمقدار 5,2 مليون فرنك سويسري بينما زادت إيرادات التمويل/(التكاليف) بمقدار 14,8 مليون فرنك سويسري (مقارنة بعام 2022). وعلى الرغم من الدخل المالي البالغ 4,6 مليون فرنك سويسري من الاستثمارات قصيرة الأجل المنفذة خلال العام، فإن الأداء المالي العام للمنظمة سالب بسبب العاملين التاليين: خسائر صرف العملات الأجنبية المحقَقة على الاستثمارات قصيرة الأجل (3,6 مليون فرنك سويسري) نتيجة ارتفاع قيمة الفرنك السويسري مقابل الدولار الأمريكي واليورو في عام 2023؛ والتعرض لخسائر غير محقَقة على استثمارات بقيمة 2,6 مليون فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2023 يحين أجل استحقاقها في عام 2024.

الجدول 1 - مصادر الإيرادات في عامَي 2023 و2022



الشكل 2 - توزيع تحليل الإيرادات لعام 2023



10 وكما يتضح من الشكل 2 أعلاه، فإن المصدر الرئيسي لإيرادات الاتحاد هو المساهمات المقررة التي تمثل 71 في المائة تليها إيرادات التشغيل الأخرى التي تمثل 18 في المائة وتشمل مبيعات المنشورات وبطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية (SNF).

11 وتشكل المساهمات من خارج الميزانية المعترف بها لعام 2023 نسبة %11 من إجمالي الإيرادات (18,7 مليون فرنك سويسري) (17,9 مليون فرنك سويسري في عام 2022). ويعود سبب الزيادة إلى زيادة معدل تنفيذ الصناديق الاستئمانية في عام 2023 مقارنة بعام 2022.

12 وحقق تنفيذ مشاريع الصناديق الاستئمانية (FIT) إيرادات بلغت 1,014 فرنك سويسري في عام 2023 (0,941 مليون فرنك سويسري في عام 2022) كتكاليف دعم.

النفقات

13 في عام 2023، بلغت نفقات الاتحاد 197,2 مليون فرنك سويسري (196,8 مليون فرنك سويسري في عام 2022) مما يمثل زيادة بنسبة 0,2% مقارنة بعام 2022. ويبين الجدول 2 مقارنة النفقات لعام 2023 مقارنة بعام 2022. ويلاحَظ أن أكبر النفقات، وهي نفقات الموظفين في عام 2023، ظلت أقل قليلاً مما كانت عليه في عام 2022 وتقابلها الزيادات في النفقات غير المتعلقة بالموظفين في عام 2023. وتتعلق الزيادة الرئيسية لعام 2023 بنفقات السفر التي زادت إلى 7,8 مليون فرنك سويسري متجاوزة مستوى ما قبل جائحة كوفيد-19 البالغ 7,7 مليون فرنك سويسري. ويرجع ذلك في الغالب إلى المؤتمرات التي عُقدت خلال العام.

الجدول 2 - مقارنة نفقات عامَي 2023 و2022



14 ويبين الشكل 3، مقارنة النفقات في عام 2023، توزيع النفقات حسب الطبيعة، مما يسلط الضوء على المستوى المرتفع لتكاليف الموظفين في الاتحاد والتي تمثل %76 من جميع التكاليف. وتمثل الخدمات التعاقدية ثاني أكبر فئة من حيث النفقات إذ تبلغ %11 وهي نسبة مقارنة لنسبة عام 2022. وارتفعت النفقات الأخرى في عام 2023 بسبب زيادة المخصص المتعلقة بالذمم المدينة المشكوك في تحصيلها.

الشكل 3 - تكوين النفقات في عام 2023 (197,2 مليون فرنك سويسري)



الوضع المالي

15 في 31 ديسمبر 2023، كان لدى المنظمة أصول صافية بقيمة سالبة قدرها 257,4 مليون فرنك سويسري، بإجمالي أصول قدره 305,8 مليون فرنك سويسري وإجمالي خصوم قدره 565,9 مليون فرنك سويسري كما هو موضح في الجدول 3 أدناه. وانخفض صافي الأصول بمقدار 44,4 مليون فرنك سويسري مقارنةً بعام 2022. ويعزى هذا بقدر كبير إلى التغييرات في أسعار الخصم والافتراضات المستخدمة لتقييم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة عام 2023 مقارنةً بعام 2022. وقد أدت هذه التغييرات إلى زيادة في خصوم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة قدرها (ASHI) 31,2 مليون فرنك سويسري، من 344,1 مليون فرنك سويسري إلى 375,3 مليون فرنك سويسري. وتعتبر معالجة النموذج لاستحقاقات الموظفين طويلة الأجل مطلباً حاسماً لتغيير هذا الاتجاه.

الجدول 3 - ملخص الأصول والخصوم وصافي الأصول



الأصول

16 تتجاوز الأصول الجارية الخصوم الجارية بمقدار 118,5 مليون فرنك سويسري (بالمقارنة مع 128,4 مليون فرنك سويسري في عام 2022) ويرجع ذلك في معظمه إلى الحجم الكبير من النقد ومكافئات النقد. وفي 31 ديسمبر 2023، بلغت قيمة النقد ومكافئات النقد 155,9 مليون فرنك سويسري بالمقارنة مع 193,9 مليون فرنك سويسري في عام 2022.

المساهمات المقررة - الذمم المدينة

17 يؤثر تحصيل المساهمات المقررة تأثيراً مباشراً على حالة السيولة في الاتحاد، ومن ثم فهو بالغ الأهمية للتنفيذ السلس للميزانية البرنامجية العادية المعتمَدة للاتحاد. وفي حين يوافق مؤتمر المندوبين المفوضين على تشغيل الصندوق الاحتياطي بمستوى لا يقل عن 6% (10 ملايين فرنك سويسري)، فإن ذلك لا يمثل سوى ثلاث أسابيع من النفقات، ويعتبر أساسياً للحفاظ على قدرة المنظمة على العمل. ويبلغ صندوق الاحتياطي حالياً 26,3 مليون فرنك سويسري، وهو ما يمثل حالياً 9 أسابيع من نفقات الميزانية البرامجية لعام 2023. وبلغ معدل التحصيل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 حوالي 92% مقارنةً بنسبة 93% في ديسمبر 2022.

18 وتُستحق المساهمات الإجمالية المقررة وتُسدَد للاتحاد وفقاً لدستوره ولوائحه المالية. ولكن عملاً بما تقتضيه المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يخصَص بدل عندما لا يُتوقع دفع المساهمات وفقاً للوائح والقواعد المالية.

الخصوم

19 بلغت الخصوم في 31 ديسمبر 2023 ما مجموعه 565,9 مليون فرنك سويسري (بالمقارنة مع 530,9 مليون فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2022).

استحقاقات للموظفين

20 تمثلت أهم الخصوم في الاستحقاقات المستحقة للموظفين والمتقاعدين في المستقبل. ومثلت خصوم التأمين الصحي بعد إنهاء الخدمة (ASHI) وحدها 71% من إجمالي خصوم الاتحاد في 31 ديسمبر 2023. ولكن خصوم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة زادت بمقدار 30,4 مليون فرنك سويسري في عام 2023 مقارنةً بعام 2022. ويعزى ذلك في معظمه إلى انخفاض سعر الخصم.

21 ويمول الاتحاد المدفوعات المستحَقة بموجب التزاماته المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة على أساس الدفع أولاً بأول. ويتضمن القرار 1405 بشأن ميزانية 2023-2022 سحب مليون فرنك سويسري كل فترة سنتين من حساب الاحتياطي لتمويل الخصوم طويلة الأجل هذه. ووفقاً للمعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، لم تُجرَ مقاصة لأصول الخطة مقابل الخصوم، بل تجمَّع مبلغ 14 مليون فرنك سويسري في الحساب الخاص للتأمين الصحي بعد نهاية الخدمة (ASHI) حتى 31 ديسمبر 2023 لتغطية الخصوم المستقبلية.

القروض طويلة الأجل

22 لدى الاتحاد حالياً أربعة قروض بدون فوائد مع مؤسسة مباني المنظمات الدولية (FIPOI). وحتى 31 ديسمبر 2023، يرد بيان ثلاثة من هذه القروض في البيانات المالية بالقيمة العادلة. وليس للقرض الرابع جدول سداد بعد، وبالتالي تقدر قيمته بالتكلفة المستهلكة إلى أن تبدأ عمليات السداد بموجب هذا القرض. ويرد مزيد من المعلومات في الملاحظة 16. وتشير التقديرات إلى أن الفوائد التي حصل عليها الاتحاد نتيجة للقروض المقدمة بدون فائدة بمبلغ 0,93 مليون فرنك سويسري في عام 2023.

نتيجة الميزانية مقابل نتيجة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS)

23 يُعَد البيان الخامس من البيانات المالية استناداً إلى الميزانية العادية لإطار ميزانية الاتحاد ويقدم عرضاً لاستخدام الميزانية العادية المعتمَدة على أساس نقدي معدَّل. وعلى هذا الأساس، تجاوزت المنظمة الإنفاق من الميزانية العادية المعتمدة بمقدار 1,4 مليون فرنك سويسري.

24 وترد في البيانات المالية تسوية بين النتيجة المدرجة في الميزانية والنتيجة المدرجة في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (البيان الخامس). ومن المهم الإشارة إلى أن بيان الأداء المالي (البيان الثاني) يشمل مجالات أخرى مثل المساهمات من خارج الميزانية والإهلاك والاختلافات الأخرى في الكيانات غير المدرجة في الميزانية. ويبرز البيان الخامس الاختلافات الرئيسية في ميزانية المنظمة بالنسبة للإيرادات والنفقات الإجمالية.

المسؤولية

25 على النحو المنصوص عليه في المادة 30 من اللوائح المالية للاتحاد، أُعدت البيانات المالية التالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتشكل البيانات المالية والملاحظات المتصلة بها جزءاً أساسياً من هذه الوثيقة، وتعرض صورة دقيقة للوضع المالي للاتحاد في 31 ديسمبر 2023.

أولاً بيان الوضع المالي في 31 ديسمبر 2023

ثانياً بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

ثالثاً بيان التغيرات في صافي الأصول للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

رابعاً بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

خامساً بيان مقارنة المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

المراجعة الخارجية لحسابات الاتحاد

26 عملاً بالمادة 28 من اللوائح المالية والقواعد المالية، ووفقاً للمقرر 621 الصادر عن المجلس في دورته لعام 2020 خلال جلسته التشاورية الافتراضية الثانية، عُيِّن المكتب الوطني لمراجعة الحسابات في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، كمراجع خارجي لحسابات الاتحاد، على نحو ما قرره مؤتمر المندوبين المفوضين ولمدة أربع سنوات



**بيان عن الرقابة الداخلية لعام 2023**

**الاتحاد الدولي للاتصالات، جنيف**

# بيان عن الرقابة الداخلية لعام 2023

نطاق المسؤولية

أتولى، بصفتي الأمينة العامة، عهدة إدارة الاتحاد، وتنفيذ ولايته وبرامجه وأنشطته الأخرى. ووفقاً للمسؤوليات المسندة إلي، ولا سيما في أحكام الرقمين 73 مكرراً و75 من الدستور (المادة 11)، وفي المواد 1 و10 و16 و28 و29 و30 من اللوائح المالية والقواعد المالية التي تنطوي على الحفاظ على نظام من الضوابط الداخلية السليمة المصممة لتوفير ضمانات معقولة لتحقيق الأهداف فضلاً عن المساعدة على ضمان الإبلاغ المالي وغير المالي الموثوق، وفعالية وكفاءة العمليات والالتزام باللوائح والقواعد والأوامر الإدارية والسياسات، بما في ذلك ما يتعلق بمنع الأنشطة الاحتيالية واكتشافها.

إطار الرقابة واستعراض الفعالية

بصفتي الأمينة العامة للاتحاد، فإنني أدرك الطبيعة الدينامية للبيئة العالمية التي يعمل فيها الاتحاد. وقد اتخذت خطوات لضمان تحسين الضوابط الداخلية للاتحاد وتكيفها مع التحديات الناشئة. وينطوي ذلك على اتباع نهج منظم لإدراج إدارة المخاطر بشكل أفضل في أساليب العمل، وتعزيز أنظمة المعلومات في الاتحاد، وتعزيز ثقافة المساءلة والشفافية.

وتسترشد هذه الجهود بالإطار المتكامل للرقابة الداخلية الذي وضعته لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي (COSO). ويوفر الإطار COSO نموذجاً شاملاً للحوكمة التنظيمية الفعالة وإدارة المخاطر، مع التركيز على خمس مكونات مترابطة: بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، وأنشطة الضبط، والمعلومات والاتصالات، وأنشطة المراقبة.

تعزيز الضوابط الداخلية منذ يناير 2023

عندما توليت منصب الأمينة العامة في 1 يناير 2023، بدأت جهوداً لتحسين الضوابط الداخلية للاتحاد لتلبية احتياجاتنا التنظيمية المتطورة بشكل أفضل. ويعكف الاتحاد على مواصلة تطوير خطة التحول الموافق عليها في يوليو 2023 بخارطة طريق تهدف إلى تحسين العمليات الإدارية وأنظمة الدعم والضوابط الداخلية طوال فترة ولايتي.

إنشاء وحدة الرقابة وعملها

في سبتمبر 2023، وبعد موافقة مجلس الاتحاد، قمت بإنشاء وحدة الرقابة، التي تشمل وظائف المراجعة والتحقيق الداخلية. وستضاف وظيفة تقييم في عام 2024. وتوفر وحدة الرقابة، وخاصة وظيفة المراجعة الداخلية، ضمانات مستقلة بشأن فعالية نظام الرقابة الداخلية في الاتحاد وستساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة. وفيما يتعلق بوظيفة التحقيقات، كُلِّفت وحدة الرقابة بالتحقيق في ست قضايا خلال عام 2023. ومن بين القضايا الست، تم البت في ثلاث قضايا، وأُغلقت قضية واحدة منها بسبب عدم إثباتها بأدلة. أما القضايا الثلاث المتبقية فهي قيد التحقيق. وليس لخمس من القضايا الست أي تأثير مالي. وهناك قضية واحدة لها تأثير مالي صغير وقد أُبلغ مراجع الحسابات الخارجي بها خلال عام 2023.

المسؤوليات والمساءلة

تماشياً مع اللوائح المالية والقواعد المالية والنظام الأساسي والنظام الإداري للموظفين، فوضت السلطة والمساءلة إلى المسؤولين المنتخبين والإدارة العليا، لضمان مساهمة كل موظف في الاتحاد في بيئة الرقابة الداخلية القوية في الاتحاد. ويُكلَّف المسؤولون المنتخبون والإدارة العليا بتطبيق الضوابط الداخلية بشكل فعال ضمن مجالات سلطتهم. ويُضمن الامتثال من خلال رسائل الإشهاد الداخلية الموقعة من المسؤولين المنتخبين والإدارة العليا، وهي تؤكد التزامهم بالرقابة الداخلية لدينا واستخدامنا لأموال الاتحاد. وقد نفذ الاتحاد استبياناً للتقييم الذاتي ركز على أهداف الرقابة الداخلية. وفي عام 2024، سنواصل استعراض استبيانات التقييم الذاتي ورسائل الإشهاد الداخلية لتقديم تعقيبات إلى الإدارة العليا بشأن المجالات التي يمكن تحسينها.

نموذج وإطار جديدان للمساءلة في الاتحاد

أقر مجلس الاتحاد نموذجاً وإطاراً جديدين للمساءلة في مارس 2022. ونحن نعمل على تطوير لوحات معلومات الإدارة لتقديم بيانات الأعمال في الوقت الفعلي من نظام تخطيط الموارد المؤسسية (ERP) ومصادر أخرى، مما يسهل تحليل الاتجاهات الدينامية وإعداد التقارير. وتُستعرض هذه التحسينات بانتظام مع لجنة التنسيق وفريق تنسيق الإدارة وهيئات الرقابة.

تنفيذ توصيات الرقابة

يجري الآن تناول التوصيات الصادرة عن وحدة الرقابة، ووحدة التفتيش المشتركة، واللجنة الاستشارية الإدارية المستقلة، ومراجعي الحسابات الخارجيين. وتُرشد هذه التوصيات تدابيرنا المستمرة لتعزيز أنشطة الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة.

استعراض الفعالية لعام 2023

قدم الاتحاد لوحة معلومات مؤسسية بشأن الامتثال في نوفمبر 2020 لرصد وتنفيذ التوصيات الصادرة عن هيئات الرقابة والمراجعة الجنائية لعام 2021. وفي نهاية عام 2023، حققنا معدل تنفيذ لهذه التوصيات بنسبة 77%. وحدد استعراض شامل أجري في أغسطس 2023 المخاطر التشغيلية والاستراتيجية والائتمانية الرئيسية، مما يُرشد التحديث المستمر لسجل المخاطر المؤسسية.

مسائل الرقابة الداخلية الرئيسية خلال عام 2023

في عام 2023، أجرى الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) تقييماً شاملاً لأنظمة الرقابة الداخلية من خلال آليات مختلفة، بما في ذلك استبيانات التقييم الذاتي ومهام الرقابة. وسلط ذلك التحليل الضوء على العديد من المجالات التي تحتاج إلى تحسين والتي تعتبر ضرورية لتعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية في الاتحاد. ولمعالجة أهم قضايا الرقابة الداخلية الرئيسية بشكل منهجي، قمنا بتنظيم مبادراتنا حول المكونات الرئيسية الخمسة لإطار COSO المذكور أعلاه. وفيما يلي تفاصيل عن مسائل الرقابة الداخلية الرئيسية التي تحددت خلال عام 2023 والإجراءات المتخذة.

1 البيئة الرقابية

- *التزام القادة:* يتولى فريقنا التنفيذي "ضبط الإيقاع من قمة الهرم"، مظهراً التزامه باتباع ممارسات أخلاقية وإدارة قوية تتماشى مع الإطار التنظيمي التأسيسي للاتحاد، ويحرص في الوقت نفسه على وجود هياكل مناسبة للإبلاغ تندرج من أعلى المستويات إلى أدناها على نطاق المنظمة بأكملها، مع تفويض السلطة وتحديد المسؤولية وتحقيق المساءلة ذات الصلة بشكل واضح. ويلتزم الفريق التنفيذي أيضاً بتعزيز ثقافة مكان العمل القائمة على الكفاءة والاحترام وعلى خدمة أعضائنا. ولهذا الغرض، أولى الفريق اهتماماً كبيراً لنتائج استقصاء الموظفين لعام 2023، متخذاً إجراءات تصحيحية لتحسين الوضع عند الاقتضاء.

*- إعلان المصالح:* لا تزال الإدارة العليا حريصة على الإشراف على نظام الرقابة الداخلية وتعزيزه، ولا سيما في مجالات مثل استخدام الخبراء الاستشاريين والالتزام بسياسة الاتحاد المتعلقة بإعلان المصالح. إن عملية إعلان المصالح السنوية، التي تم تحديثها في عام 2022 لتشمل المتعاقدين بموجب اتفاقات الخدمات الخاصة، تؤكد التزامنا بالإدارة الأخلاقية. ولكن ينبغي بذل مزيد من الجهود للتحقق في الوقت المناسب من تحقيق الامتثال وللقيام في المستقبل بمتابعة الإعلانات التي لم تردْ.

*-* وتؤكد *النتائج التي توصلت إليها وحدة الرقابة* ضرورة تعزيز فعالية الإدارة والمراقبة. والتزم المديرون التنفيذيون بتناول هذه التوصيات من خلال اتخاذ الإجراءات الموصى بها، مع قيام وحدة الرقابة برصد التقدم المحرز بواسطة لوحة المعلومات المتعلقة بالامتثال. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة تقديم إرشادات متخصصة إليّ وإلى مجلس الاتحاد، بغية ضمان فعالية نظام الإدارة والرقابة الداخلية في الاتحاد*.*

*- إنشاء فريق التحول:* وافق المجلس في عام 2023 على إنشاء فريق التحول في الاتحاد وتوكيله مهمة دعم تحويل الاتحاد باتجاه تحقيق التميز التنظيمي. وعُين رئيس مؤقت، منذ 11 ديسمبر 2023، لإنشاء فريق التحول واستكمال تفاصيل خارطة طريق التحول وجدولها الزمني تمهيداً لتقديمها إلى المجلس في دورته لعام 2024. وتجري حالياً عملية تعيين رئيس فريق التحول بمستوى مدير-1 (D1)، ومن المتوقع أن تنتهي هذه العملية في الربع الثاني من عام 2024.

*- الإدارة القائمة على النتائج (RBM*): أخذ المجلس علماً في يوليو 2023 بخطة التحول المالي المحددة في الوثيقة C23/50. ووفقاً لهذه الخطة، سيحسن الاتحاد المساءلة والشفافية والفعالية في برامج المنظمة من خلال الإدارة القائمة على النتائج. ومن شأن ذلك أن يساعد على زيادة ضمان الشفافية بشأن تحديد الأولويات على نطاق المنظمة وتوزيع الموارد بشكل فعال. وبدأ تحديد النطاق الأولي استناداً إلى العمليات الحالية والأنظمة ذات الصلة. ولا بد من بذل مزيد من الجهود في هذا المجال وفي إطار خارطة طريق التحول.

2 تقييم المخاطر

- *عمليات إدارة المخاطر*: تسجَّل عملية إدارة المخاطر في الاتحاد، التي تشمل تحديد المخاطر وتقييمها والتصدي لها، في سجل المخاطر المؤسسية. وبفضل التحديث الحالي لسجل المخاطر المؤسسية، اتسع النطاق الذي يغطيه السجل ليشمل المخاطر المتصلة بإدارة الموارد البشرية وأنشطة المشتريات. وبالإضافة إلى ذلك، تُعرض على فريق تنسيق الإدارة المخاطر الكبيرة.

3 أنشطة المراقبة

- *تحسين التقارير المالية*: تم التوقيع على البيانات المالية لعام 2022 في يناير 2024 واستمر العمل على عدة مجالات رئيسية لتحسين تقارير الاتحاد لعام 2023 وللسنوات المقبلة. وأدى هذا العمل إلى مراجعة سياسات المحاسبة، وتحسين نوعية التسويات، واستعراض ممارسات إقفال حسابات السنة المالية للاتحاد استعراضاً شاملاً. وتم دعم الاتحاد بخبرات خارجية لضمان تمكننا من الوفاء بمتطلبات الإبلاغ وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) لعام 2023، كما عزز الاتحاد القوى العاملة من خلال إيجاد وظيفتين إضافيتين لدعم خدمات المحاسبة والإبلاغ المالي على المدى الطويل. وسيُجرى مزيد من العمل بشأن عمليات الإبلاغ المالي خلال عام 2023 لضمان تحسن الاتحاد في هذا المجال الرئيسي. وتُعد التحسينات الجارية خطوات عملية تمكّن من تعزيز أنشطة الرقابة في الاتحاد لضمان موثوقية التقارير المالية وسلامتها.

*- إلغاء الإكراميات*: إن قرار إلغاء هذه المدفوعات واقتراح إلغاء المادة 4.10 يدل على الالتزام بالمعايير الأخلاقية والنزاهة. وبالفعل، وافق المجلس في عام 2023 على التعديل المقترح الذي حال دون دفع الأمينة العامة المزيد من هذه المدفوعات. ولم تعط أي إكراميات في عام 2023.

4 المعلومات والاتصالات

 *البريد الإلكتروني للبوابة الإلكترونية والشبكة الداخلية للاتحاد*: تقدَّم التحديثات المنتظمة من خلال هاتين المنصتين، وهي تغطي مجموعة متنوعة من المواضيع الضرورية لعمليات الرقابة الداخلية. ويشمل ذلك معلومات عن ترتيبات العمل عن بُعد، ورسائل تذكير بشأن متطلبات السفر التي تفرضها إدارة شؤون السلامة والأمن التابعة للأمم المتحدة، وتحديثات بشأن الأوامر الإدارية والإشعارات المتعلقة بإلغاء المذكرات القديمة.

 *الاجتماعات المفتوحة*: تعطى أيضاً معلومات متعلقة بالرقابة إلى الموظفين خلال الاجتماعات العادية المفتوحة، مما يضمن التوعية والامتثال على نطاق واسع في المنظمة.

 وتضمن هذه الآليات إحاطة جميع الموظفين علماً بمتطلبات الرقابة الداخلية البالغة الأهمية لسلامة المنظمة والامتثال التنظيمي.

 *معلومات محدثة عن مشروع المبنى الجديد*: لا يزال مشروع المبنى الجديد قيد المناقشة مع أعضاء الاتحاد. ويُنتظر أن يتخذ الأعضاء قراراً نهائياً وأن يؤمَّن التمويل الكامل قبل تفكيك مبنى فارامبيه وتشييد المبنى الجديد لاحقاً. وعين الاتحاد مؤخراً رئيساً جديداً لشعبة إدارة المرافق ومشروع المبنى استهلّ عمله في 1 مايو 2024. ويشرف على المشروع نائب الأمينة العامة. ويتضمن هيكل الإدارة الخاضع لإشرافه مجلس إدارة المبنى الجديد (المستوى التشغيلي) واللجنة التوجيهية (المستوى الاستراتيجي)، اللذين يشملان جميع الأجزاء ذات الصلة من أمانة الاتحاد بما فيها مجلس الموظفين، وكذلك الفريق الاستشاري للدول الأعضاء (MSAG). وقدمت الأمانة تحديثاً في يناير 2024 إلى فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية (CWG-FHR) وستقدم المزيد من التحديثات في اجتماع الفريق CWG-FHR المزمع عقده في يونيو وكذلك في دورة المجلس لعام 2024.

 *معلومات بشأن خارطة طريق التحول*: تضمن المعلومات المقدمة بشأن خارطة طريق التحول، بما في ذلك العرض المقرر تقديمه إلى المجلس، اتساق جميع أجزاء الاتحاد وإحاطتها علماً بالتغييرات، وهذا مهم جداً لفعالية المعلومات والاتصالات وفقاً للجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي (COSO).

5 أنشطة الرصد

 *تقييم ضوابط نظام تخطيط الموارد المؤسسية (ERP)*: في عام 2023، لجأ الاتحاد إلى خدمات خبير خارجي لإجراء استعراض شامل لنظام تخطيط الموارد المؤسسية (ERP)، مع التركيز على إمكانية فصل الواجبات المتضاربة وعلى مواطن الضعف وقضايا الامتثال، بما في ذلك ما يتعلق بالأنشطة الحرجة والعمليات الفرعية التي يمكن استغلالها في الأنشطة الاحتيالية. واعتباراً من عام 2024، ستجرى هذه الاستعراضات سنوياً نظراً لتزايد مركزية نظام تخطيط الموارد المؤسسية في إجراءات العمل التي يتبعها الاتحاد. وبالإضافة إلى ذلك، ينظر الاتحاد في إصدار توصية في مجال الرقابة تدعو إلى الحصول على مكوّن الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال (GRC) وتنفيذه في نظام تخطيط الموارد المؤسسية لدينا.

الخلاصة والالتزامات المستقبلية

يوضح بيان الرقابة الداخلية للاتحاد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 التزامنا بتعزيز نظام الضوابط الداخلية لضمان فعالية وكفاءة عمل المنظمة، إلى جانب الامتثال للوائح والسياسات ذات الصلة. وعلى مدار السنة، أحرز تقدم، لا سيما في إنشاء وحدة رقابية والتنفيذ الفعال للتوصيات المنبثقة عن المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات. وأفضت التقييمات التي أجرتها وحدة الرقابة في عام 2023 إلى استنتاج مفاده أن نظام الرقابة الداخلية للاتحاد مناسب إلى حد ما، وعلى الرغم من ذلك فإنه لا يزال يتطلب تحسينات هادفة لتحسين الفعالية.

وقُطعت أشواط كبيرة، ولكن لا تزال هناك حاجة واضحة إلى إجراء تحسينات مستمرة في مجالات رئيسية من قبيل عمليات إدارة المخاطر، وسلامة التقارير المالية، وإدارة الموارد البشرية.

وإذ يمضي الاتحاد قدماً، نكرس جهودنا لمعالجة قضايا الرقابة الداخلية هذه بصرامة. وإنني ملتزمة بزيادة الشفافية وتعزيز المساءلة وتقوية هياكلنا الإدارية. وبفضل اتباع أفضل الممارسات المعترف بها وتعزيز ثقافة متينة قائمة على النزاهة والامتثال، فإن الاتحاد مهيّأ لتحقيق أهدافه الاستراتيجية على نحو أكثر فعالية وكفاءة في السنوات المقبلة. وهذا العمل جار يقوم على التكرار، ويعبِّر عن التزامنا بتطوير ضوابطنا الداخلية بشكل مستمر لتلبية الاحتياجات الحالية ومواجهة التحديات المستقبلية.

دورين بوغدان-مارتن
الأمينة العامة

جنيف، 29 أبريل 2024

# رأي مراجع الحسابات الخارجي

# البيانات المالية

##### البيان الأول: بيان الوضع المالي

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

(بآلاف الفرنكات السويسرية)



##### البيان الثاني: بيان الأداء المالي

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

(بآلاف الفرنكات السويسرية)



##### البيان الثالث: بيان الاختلافات في صافي الأصول

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

(بآلاف الفرنكات السويسرية)



لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى الملاحظة 4.

##### البيان الرابع: بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

(بآلاف الفرنكات السويسرية)



##### البيان الخامس: بيان المقارنة - الميزانية والمبالغ الفعلية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

(بآلاف الفرنكات السويسرية)



*إن الإيرادات المذكورة أعلاه المحققة من الفوائد والبالغة 2,9 مليون فرنك سويسري هي الإيرادات الصافية بعد شطب 0,5 مليون فرنك سويسري.* *ونتج هذا الشطب، الذي وافقت عليه الأمينة العامة في عام 2023، عن الخسائر المسجلة في المنح الخارجة عن الميزانية المتكبَدة بين عامي 2010 و2020.*

*ويرد في الملاحظة 24 مزيد من المعلومات عن فروق الأساس وفروق الكيانات.*

# ملاحظات بشأن البيانات المالية

##### الملاحظة 1 أهداف الاتحاد

الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) هو وكالة متخصصة في [منظومة الأمم المتحدة](http://www.unsystem.org/en) بالنسبة لشؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT). ولما كان الاتحاد المحفل العالمي الذي تلتقي فيه الحكومات والقطاع الخاص، فإنه يتيح للعالم إمكانية التواصل من خلال الأمانة العامة وثلاثة قطاعات، ألا وهي: قطاع [الاتصالات الراديوية (ITU-R)](https://www.itu.int/ar/ITU-R/Pages/default.aspx) وقطاع [تقييس الاتصالات (ITU-T)](https://www.itu.int/ar/ITU-T/Pages/default.aspx) وقطاع [تنمية الاتصالات (ITU-D)](https://www.itu.int/ar/ITU-D/Pages/default.aspx). ويعترف الاتحاد لكل دولة اعترافاً كاملاً بحقها السيادي في تنظيم اتصالاتها.

وكان الاتحاد، هو المسؤول الأول عن تنظيم [القمة العالمية لمجتمع المعلومات](http://www.itu.int/itu-wsis/implementation/).

وتضم المنظمة 193 دولة عضواً وما ينوف عن 1 000 كيان من الشركات والجامعات والمنظمات الدولية والإقليمية. ويقع مقر المنظمة في جنيف، بسويسرا، ولديها مكاتب إقليمية في كل قارة، ومكتب اتصال لدى الأمم المتحدة في نيويورك ووحدة تنسيق في المقر لشؤون أوروبا. والاتحاد هو أقدم وكالة في أسرة الأمم المتحدة - ويربط العالم بعضه ببعض منذ ظهور الخدمات البرقية في عام 1865. ويتخذ مقره في ميدان الأمم، جنيف، سويسرا (Place des Nations, 1211 Geneva 20, Switzerland).

ويصبو الاتحاد إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الحفاظ على التعاون الدولي بين جميع دوله الأعضاء وتوسيعه، لتحسين الاتصالات بجميع أنواعها وترشيد استعمالها؛

- تشجيع تنمية الوسائل التقنية وتشغيلها أفضل تشغيل، بغية تحسين كفاءة خدمات الاتصالات وزيادة فائدتها، وإتاحتها للجمهور إلى أقصى حد ممكن؛

- السعي إلى إيصال مزايا التكنولوجيات الجديدة في الاتصالات إلى جميع سكان العالم؛

- الترويج لاستعمال خدمات الاتصالات في سبيل تسهيل العلاقات السلمية؛

- تنسيق جهود الدول الأعضاء وتشجيع كل ما هو مثمر وبنّاء من تعاون وشراكة بين الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات لبلوغ هذه الغايات؛

- الترويج على الصعيد الدولي لاعتماد نهج أوسع شمولاً في تناول مسائل الاتصالات نظراً للطابع العالمي الذي يتسم به اقتصاد المعلومات ومجتمع المعلومات، وذلك عن طريق التعاون مع المنظمات الدولية الحكومية الأخرى، الإقليمية منها والعالمية، ومع المنظمات غير الحكومية المهتمة بالاتصالات.

ولهذا الغرض، يضطلع الاتحاد بوجه خاص بما يلي:

- يقوم بتوزيع نطاقات ترددات الطيف الراديوي، وتعيين الترددات الراديوية، وتسجيل الترددات الراديوية المخصصة، وعندما يتعلق الأمر بالخدمات الفضائية يسجل كل المواقع المدارية ذات الصلة على مدار السواتل المستقرة بالنسبة إلى الأرض، إضافةً إلى الخصائص ذات الصلة والمتعلقة بسواتل في مدارات أخرى، لتجنب التداخلات الضارة بين محطات الاتصالات الراديوية لمختلف البلدان؛

- ينسق الجهود لإزالة التداخلات الضارة بين محطات الاتصالات الراديوية لمختلف البلدان، ولتحسين استعمال طيف الترددات الراديوية من أجل خدمات الاتصالات الراديوية وتحسين استعمال مدار السواتل المستقرة بالنسبة إلى الأرض والمدارات الساتلية الأخرى؛

- يسهل تقييس الاتصالات على الصعيد العالمي بجودة خدمة مُرضية؛

- يشجع التعاون والتضامن الدوليين بغية تقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية، وإقامة منشآت الاتصالات وشبكاتها في البلدان النامية، وتطويرها وتحسينها، بجميع الوسائل المتوفرة لديه، بما في ذلك مشاركته في برامج الأمم المتحدة ذات الصلة واستعمال موارده الخاصة حسب الاقتضاء؛

- ينسق الجهود الرامية لمواءمة تطوير مرافق الاتصالات، لا سيما تلك التي تستعمل تقنيات فضائية، بغية الاستفادة الكاملة من إمكانياتها؛

- يشجع التعاون بين الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات في سبيل إقرار معدلات للتعريفات في أدنى مستويات ممكنة تتلاءم مع تقديم خدمة جيدة وتأخذ في الاعتبار ضرورة وجود إدارة مالية مستقلة للاتصالات تقوم على أسس سليمة؛

- يعمل على اعتماد تدابير تُمكّن من تأمين سلامة الحياة البشرية بالتعاون بين خدمات الاتصالات؛

- يقوم في مجال الاتصالات بإجراء الدراسات وإقرار اللوائح التنظيمية واعتماد القرارات وصياغة التوصيات والآراء وجمع المعلومات ونشرها؛

- يقوم مع المنظمات المالية والإنمائية الدولية بتشجيع إنشاء خطوط ائتمان تفضيلية ومؤاتيه، تستخدم في تطوير مشاريع اجتماعية تهدف، *فيما تهدف*، إلى توسيع خدمات الاتصالات لتصل إلى أكثر المناطق عزلة في مختلف البلدان؛

- يشجع مشاركة الكيانات المعنية في أنشطة الاتحاد، والتعاون مع المنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات بغية بلوغ أهداف الاتحاد.

ومؤتمر المندوبين المفوضين هو الهيئة العليا في الاتحاد. وهو إذ يُدعى إلى الانعقاد كل أربع سنوات، يقوم بما يلي:

• يضع السياسات العامة للاتحاد؛

• يعتمد الخطتين الاستراتيجية والمالية لفترة أربع سنوات؛

• يفحص حسابات الاتحاد ويصدر الموافقة النهائية عليها، حسب الاقتضاء؛

• ينتخب الدول الأعضاء التي تشكل عضوية المجلس؛

• ينتخب الأمين العام، ونائب الأمين العام، ومديري مكاتب القطاعات بصفتهم مسؤولي الاتحاد المنتخبين؛

• ينتخب أعضاء [لجنة لوائح الراديو](http://www.itu.int/ITU-R/index.asp?category=conferences&link=rrb&lang=en).

ومؤتمر المندوبين المفوضين هو الحدث الرئيسي الذي تقرر خلاله الدول الأعضاء الدور المستقبلي للمنظمة، ويتحدد بذلك نفوذ المنظمة وقدرتها على التأثير على تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي.

ووفقاً للمادة 10 من الدستور، يتألف المجلس من الدول الأعضاء التي ينتخبها مؤتمر المندوبين المفوضين طبقاً لأحكام الرقم 61 من هذا الدستور. وفي الفترة الواقعة بين مؤتمرين للمندوبين المفوضين، يتصرف المجلس، بصفته الهيئة الإدارية للاتحاد، باسم مؤتمر المندوبين المفوضين، في حدود السلطات التي يفوضها له المؤتمر المذكور:

أولاً يتخذ المجلس جميع التدابير اللازمة كي يسهل على الدول الأعضاء تنفيذ أحكام هذا الدستور والاتفاقية واللوائح الإدارية ومقررات مؤتمر المندوبين المفوضين، وعند الاقتضاء، مقررات مؤتمرات الاتحاد واجتماعاته الأخرى، كما يضطلع بجميع المهام الأخرى التي يسندها إليه مؤتمر المندوبين المفوضين؛

ثانياً يدرس المجلس المسائل الكبرى المتعلقة بسياسات الاتصالات طبقاً للتوجيهات العامة التي يعطيها مؤتمر المندوبين المفوضين حتى تستجيب سياسات الاتحاد واستراتيجيته استجابة كاملة للتطور في بيئة الاتصالات. ويُعد المجلس تقريراً عن السياسة العامة والتخطيط الاستراتيجي الموصى بهما للاتحاد وآثارهما المالية، ويستعمل لهذا الغرض البيانات المحددة التي يعدها الأمين العام تنفيذاً للرقم 74A أدناه؛

ثالثاً يضمن المجلس تنسيقاً فعالاً بين أنشطة الاتحاد، ويمارس مراقبة مالية فعلية على الأمانة العامة والقطاعات الثلاثة؛

رابعاً يساهم المجلس وفقاً لأهداف الاتحاد في تنمية الاتصالات في البلدان النامية، بجميع الوسائل المتوفرة لديه، بما فيها مشاركة الاتحاد في برامج الأمم المتحدة المناسبة.

ويشارك أيضاً أعضاء القطاعات والمنظمات الإقليمية للاتصالات والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، في أعمال المؤتمر بصفة مراقب.

وباسترجاع ما حدث في عام 2023، يلاحَظ أن الاتحاد اتخذ خطوات قوية ترمي إلى ما يلي:

1 **الشمول الرقمي والتحول**: على الرغم من التقدم السريع الذي يشهده مجالا الذكاء الاصطناعي والحوسبة، لا يزال 2,6 مليار شخص غير موصولين بالإنترنت، مع استمرار التفاوتات بين مختلف العناصر الديمغرافية والجغرافية. وركز الاتحاد على حلول شاملة لتعزيز التوصيلية العالمية.

2 **الاتصالات الراديوية**: أدت التحديثات التي أدخلت على لوائح الراديو أثناء المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية عام 2023 إلى تأمين موارد جديدة للطيف، مما عزز الابتكار التكنولوجي والتوصيلية العالمية، مع التركيز على ضمان الاستقرار التنظيمي واليقين القانوني.

3 **معايير التكنولوجيات الرقمية والذكاء الاصطناعي**: إن الاعتراف المتزايد بأهمية وضع المعايير يرشد إدارة الذكاء الاصطناعي ويدعم التحولات الرقمية التي تشهدها مختلف القطاعات، ويعزز مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة SDG)).

4 **التنمية والإنصاف الرقمي**: يعالج الاتحاد الفجوة الرقمية الآخذة في الاتساع، لا سيما في مجال النفاذ إلى الجيل الخامس، من خلال تعزيز السياسات الشاملة وبناء القدرات لدعم التنمية المستدامة بجميع أبعادها.

5 **تحقيق التوازن بين المنافع والمخاطر التكنولوجية**: تشدد خطة التسريع الرقمي في الاتحاد، المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، على قدرة الذكاء الاصطناعي على إحراز تقدم في تحقيق معظم غايات أهداف التنمية المستدامة، وتدعو إلى تطويره ونشره بشكل مسؤول بفضل مبادرات مثل الذكاء الاصطناعي من أجل المصلحة العامة.

6 **المشاركة العالمية**: تؤكد مشاركة الاتحاد النشطة في عمليات ومبادرات الأمم المتحدة دوره كجهة فاعلة رئيسية في السياسة الرقمية والإنمائية العالمية.

7 **قوة الشراكات**: يشجع الاتحاد الشراكات الرئيسية لتحقيق التوصيلية الشاملة والتحول الرقمي المستدام، الذي يستهدف سد الفجوة الرقمية العالمية.

##### الملاحظة 2 أساس الإعداد والعرض

أعدت البيانات المالية لعام 2023 على أساس الاستحقاق وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) التي وضعها ووافق عليها المجلس الدولي للمعايير المحاسبية للقطاع العام (IPSASB). وتمتد السنة المالية من شهر يناير إلى شهر ديسمبر. وقد أعدت هذه النماذج باستخدام اصطلاح التكاليف التاريخية.

وتنص اللوائح المالية والقواعد المالية للاتحاد على فترة ميزانية لفترة سنتين؛ ولكن توخياً لإجراء مقارنة مجدية مع البيانات المالية لعام 2023، تعرض ميزانية عام 2023 على أساس سنوي في البيان الخامس (بيان المقارنة - الميزانية والمبالغ الفعلية).

ويعَد بيان التدفقات النقدية (البيان الرابع) باستخدام الأسلوب غير المباشر.

وقد طبق الاتحاد متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام السارية في 1 يناير 2023 والتزم بها، ويرد وصف المبادئ المحاسبية المطبقة في الملاحظة 3. وتقرَّب القيم إلى أقرب ألف، ويعبر عنها أيضاً بملايين و/أو آلاف الفرنكات السويسرية ما لم يُنص على خلاف ذلك.

وأعد الاتحاد البيانات المالية على أساس أنه سيستمر في العمل كمؤسسة عاملة، بعد أن تؤخذ في الاعتبار الميزانية المعتمدة والتوقعات المتعلقة بالتمويل والمؤثرات القائمة والمتوقعة لحالات عدم اليقين ذات الصلة بأنشطة المنظمة.

إعادة صياغة البنود والتغييرات في طريقة عرضها أو تصنيفها

أدرج في بيان الأداء المالي لعام 2023 التغير في صافي القيمة الحالية للقرض، المدرج مباشرة في البيان المتعلق بالتغيرات في صافي الأصول الوارد في تقرير الإدارة المالية لعام 2022. ونتيجةً لذلك، أعيدت صياغة بيان التدفقات النقدية إلى جانب الملاحظة 21 بشأن الإيرادات المالية/(التكاليف).

وأعيد تصنيف المعلومات المقارنة التالية أو أعيد عرضها لتحسين نوعية العرض وتحقيق الاتساق مع السنة المالية الحالية والكشوف الأخرى:

⦁ جرى تقسيم الإيرادات المؤجلة (10,8 مليون فرنك سويسري في عام 2022) إلى بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية (5,1 مليون فرنك سويسري في عام 2022) وإلى الجهة الراعية للمبنى الجديد (4,9 مليون فرنك سويسري)، وأعيد تصنيف المساهمات الخارجة عن الميزانية (0,798 مليون فرنك سويسري) وإدراجها في اعتماد الأموال الخارجة عن الميزانية في إطار الاعتماد الخاص بالأموال الخارجية المتوقع تلقيها (الملاحظة 20: الأموال الخارجة عن الميزانية). وتتعلق هذه الأموال بالاتفاقات الموقعة والمفوترة في عام 2023 ويتوقع تحصيلها في عام 2024.

⦁ جرى تقسيم الأموال الخارجية المخصصة (35,4 مليون فرنك سويسري في عام 2022) الواردة في الملاحظة 20 المتعلقة بالأموال الخارجة عن الميزانية إلى جزء غير جار بمقدار 12,6 مليون فرنك سويسري وجزء جار بمقدار 22,8 مليون فرنك سويسري.

⦁ في إطار الإيرادات المالية، المحددة في الملاحظة 21، قسمت الخسائر المحققة في أسعار الصرف (1,0 مليون فرنك سويسري في عام 2022) إلى المكاسب المحققة في أسعار الصرف من الاستثمارات بمقدار 1,9 مليون فرنك سويسري والخسائر المحققة في أسعار الصرف من العمليات بمقدار 3,0 مليون فرنك سويسري. ويتيح هذا التقسيم عرض الآثار الناجمة عن استخدام عملة أجنبية على الاستثمارات وعلى الأنشطة التشغيلية المتكررة، بشكل منفصل.

وبالإضافة إلى ذلك، فُرزت الأصول قيد الإنشاء لتقديم كشف منفصل عن المبالغ المتكبَدة في مشروع المبنى الجديد.

الأحكام والتقديرات الرئيسية

يتطلب إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام قدرة الإدارة على إصدار أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المرصودة للأصول والخصوم والإيرادات والنفقات. ويتطلب إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أن تصدر الإدارة أحكاماً وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المرصودة للأصول والخصوم والإيرادات والنفقات. وتقوم التقديرات وما يرتبط بها من افتراضات على الخبرة السابقة، وعلى عوامل أخرى مختلفة تُعتبر معقولة في الظروف الراهنة، وعلى المعلومات المتاحة في تاريخ إعداد البيانات المالية، وتشكل نتائجها أساس الأحكام المتعلقة بقيم الأصول والخصوم التي لا تتضح بسهولة من مصادر أخرى. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات. وتُستعرض التقديرات والافتراضات الأساسية على نحو مستمر. وتبيَّن التغييرات في التقديرات في الفترة التي تصبح معروفة فيها. وتشمل التقديرات والافتراضات المهمة ما يلي: القياس الإكتواري لاستحقاقات الموظفين؛ وتقدير العمر الإنتاجي وأساليب إهلاك/استهلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات/الأصول غير المادية؛ وانخفاض قيمة الأصول؛ وتصنيف الصكوك المالية؛ وتقييم الأصول الاستثمارية؛ وإثبات الإيرادات؛ والأرصدة الاحتياطية. واتخذ الاتحاد قراراً بشطب جرد الأصول في البيانات المالية لعام 2023 بسبب انعدام أهمية قيم الأصول المدرجة في الجرد، فقد حُمِّلت جميع البنود على حساب المصروفات. ويضمن هذا النهج الوضوح ويركز على بيانات مالية أهمّ، ويسهل إجراء تحليل أوضح وأجدى. ولا تزال هذه الأصول خاضعة للرقابة، ولكن لا تدرج قيم مرتبطة بها في البيانات المالية.

التغييرات المحاسبية المقبلة

حتى 31 ديسمبر 2023، وهو تاريخ بيان الوضع المالي، صدرت المعايير المحاسبية الدولية التالية للقطاع العام (IPSAS)، ولكنها لم تكن سارية المفعول:

| المعيار | العنوان | التاريخ الفعلي | الأثر المحتمل في سنة الاعتماد |
| --- | --- | --- | --- |
| IPSAS 43 | عقود الإيجار | 1 يناير 2025 | يحل محل المعيار IPSAS 13 (عقود الإيجار) ويطرح نموذج حق الاستخدام للإيجارات. وهو يحدد مبادئ الاعتراف بالإيجارات وقياسها وعرضها والإفصاح عنها. ولا يؤثر هذا المعيار الجديد حالياً تأثيراً كبيراً على البيانات المالية للاتحاد لأن الاتحاد ليست لديه عقود إيجار في الوقت الحاضر. ولكن بالنظر إلى تطوير هذا المعيار الجديد ومجال تطبيقه، سيستعرض الاتحاد بعناية سياساته وأنظمته المحاسبية ليكون جاهزاً لدخول هذا المعيار حيز النفاذ. |
| IPSAS 44 | الأصول غير الجارية المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة | 1 يناير 2025 | يحدد هذا المعيار الجديد محاسبة الأصول المحتفظ بها للبيع وعرض العمليات المتوقفة والإفصاح عنها. وسيجرى تحليل لتقييم الأثر المحتمل على البيانات المالية للاتحاد. |
| IPASA 45 | الممتلكات والمنشآت والمعدات | 1 يناير 2025 | يحل المعيار IPSAS 45 محل المعيار IPSAS 17 بشأن الممتلكات والمنشآت والمعدات بإضافة القيمة التشغيلية الحالية كأساس للقياس في نموذج القيمة الحالية المحدث للأصول ضمن مجال تطبيقه، وتحديد خصائص الأصول الموروثة وأصول البنية التحتية، وإضافة توجيهات جديدة بشأن كيفية الاعتراف بهذه الأنواع المهمة من أصول القطاع العام وقياسها. وعلى الرغم من أنه من غير المتوقع أن يؤثر هذا المعيار الجديد تأثيراً كبيراً على البيانات المالية للاتحاد نظراً لعدم امتلاك الاتحاد حالياً تراثاً مادياً وأصولاً للبنية التحتية، يُجرى استعراض شامل يهدف إلى الالتزام بالمعيار الجديد. |
| IPSAS 46 | قياس | 1 يناير 2025 | يقدم المعيار IPSAS 46 توجيهات جديدة في معيار واحد يتناول كيفية تطبيق قواعد القياس الشائعة الاستعمال في الممارسة العملية. وهو يقدم إرشادات عامة بشأن القيمة العادلة لأول مرة، ويعرِّف بالقيمة التشغيلية الجارية التي تشكل أساس قياس القيمة الجارية الخاصة بالقطاع العام متناولاً آراء المستفيدين بشأن الحاجة إلى أساس بديل لقياس القيمة الجارية للوقوف على القيمة العادلة لبعض أصول القطاع العام. ويقوم الاتحاد حالياً بالتحديد الكمي لتأثير هذا المعيار على حساباته المالية. |
| IPSAS 47 | الإيرادات | 1 يناير 2026 | المعيار IPSAS 47 بشأن الإيرادات هو مصدر وحيد للتوجيه المحاسبي للإيرادات في القطاع العام، وهو يعرض نموذجين للمحاسبة يقومان على وجود ترتيب ملزم. ويقدم هذا المعيار الجديد توجيهات مركزة لمساعدة الكيانات على تطبيق مبادئ لحساب معاملات إيرادات القطاع العام. ويقوم الاتحاد حالياً بالتحديد الكمي لتأثير هذا المعيار على حساباته المالية. |
| IPSAS 48 | نفقات التحويل | 1 يناير 2026 | المعيار 48 IPSAS بشأن نفقات التحويل يقدم توجيهات محاسبية لنفقات التحويل التي تمثل جزءاً كبيراً من النفقات لكثير من كيانات القطاع العام. ويسد هذا المعيار الجديد فجوة كبيرة في أدبيات المجلس الدولي للمعايير المحاسبية للقطاع العام (IPSASB) ويقدم توجيهات لمساعدة الكيانات في حساب معاملات نفقات التحويل في القطاع العام. ويقوم الاتحاد حالياً بالتحديد الكمي لتأثير هذا المعيار على حساباته المالية. |

ويواصل الاتحاد تقييم تأثير المعايير المذكورة أعلاه على البيانات المالية المستقبلية قبل تاريخ سريانها.

وعلاوةً على ذلك، يستمر الاتحاد في رصد تطور مشاريع الكشوف وينشط في المشاركة في أعمال مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من خلال فريق المهام المعني بالمعايير المحاسبية في منظومة الأمم المتحدة، متنبهاً إلى أن تطبيقها قد يؤثر على البيانات المالية للاتحاد في المستقبل.

##### الملاحظة 3 سياسات محاسبية مهمة

## 1.3 سعر صرف العملة الوظيفية

الفرنك السويسري (CHF) هو العملة الوظيفية للاتحاد وهو العملة المستخدمة في تقديم البيانات المالية. وتحوّل العمليات التي تتم بعملات أخرى غير الفرنك السويسري إلى هذه العملة بمعدل سعر الصرف التشغيلي للأمم المتحدة (UNORE) المعمول به في تاريخ المعاملة. وتحوّل الأصول والالتزامات النقدية بالعملات الأجنبية إلى الفرنك السويسري بمعدل سعر الصرف التشغيلي للأمم المتحدة المعمول به في تاريخ اختتام الفترة المالية. وتُدرج في بيان الأداء المالي (البيان الثاني) الخسائر والأرباح، سواء المحققة أم غير المحققة، المترتبة على تسوية هذه المعاملات بحكم سعر الصرف وعلى التحويل في تاريخ قيد الموجودات والالتزامات بهذه العملات.

## 2.3 الصكوك المالية

تشمل الصكوك المالية للاتحاد الأموال النقدية والإيداعات قصيرة الأجل والاستثمارات والذمم المدينة من عمليات تبادلية ومن عمليات غير تبادلية والتداولات المستحقة الدفع والديون والقروض.

1.2.3 الأموال النقدية وما يعادلها

تشمل الأموال النقدية وما يعادلها النقد الموجود والنقد في المصرف والإيداعات المصرفية القصيرة الأجل التي يبلغ أجل استحقاقها ثلاثة أشهر أو أقل.

2.2.3 الاستثمارات

إيداعات لأجل مسمى، يتراوح أجل استحقاقها بين ثلاثة أشهر وتسعة أشهر وتكون على درجة عالية من السيولة، يمكن تحويلها إلى مبلغ نقدي معروف وتخضع لعنصر مخاطرة ضئيل جداً من حيث تغير القيمة وتقيّد في إطار التكاليف المستهلكة وفقاً للمعيار IPSAS 41. وتعرض الاستثمارات في بيان الوضع المالي باعتبارها جارية.

3.2.3 الخصوم المالية الأخرى وقرض مؤسسة مباني المنظمات الدولية (FIPOI)

تتألف الخصوم المالية من القروض والذمم الدائنة الأخرى للتمويل والموردين والمعاملات. وهي تعرض في بيان الوضع المالي في شكل خصوم جارية أو غير جارية تبعاً لما إذا كان استحقاقها أقل أو أكثر من سنة.

وتتألف المبالغ المبينة في القروض الواردة في هذه البيانات المالية من قروض بدون فوائد منحتها مؤسسة مباني المنظمات الدولية (FIPOI) لتمويل تشييد مباني الاتحاد.

ويحسب الاتحاد القروض بالقيمة العادلة. وقد خُصم المبلغ المستحق للقروض باستخدام معدل الفائدة على سندات الاتحاد السويسري لمدة 30 عاماً البالغ 0,499 في المائة في ديسمبر 2023 (1,476 في المائة عام 2022). ويرد مزيد من التفاصيل في الملاحظة 16.

ولن يبدأ سداد القرض الممنوح من أجل المبنى الجديد للاتحاد إلا بعد تسليم المبنى بنجاح. ويقيَّد هذا القرض في بداية الأمر بقيمته العادلة وسيقاس لاحقاً بالتكلفة المستهلكة. وسيتم التعامل مع هذا القرض باتباع نهج مماثل للنهج المتبع في سائر القروض المقدمة بشروط ميسرة من مؤسسة مباني المنظمات الدولية. وفي الوقت الحاضر، لم يبدأ مشروع مبنى الاتحاد، ولم توضع أي خطة سداد. وفور توافر معلومات جديدة، سيورد الاتحاد هذه القرارات في بياناته المالية.

وتقع مباني مقر الاتحاد على الأرض التي يملكها كانتون جنيف. ويتمتع الاتحاد الدولي للاتصالات بحقوق سطح الأرض التي يملكها كانتون جنيف. وبموجب اتفاق حقوق الانتفاع من سطح الأرض ("حقوق الانتفاع من المساحة") للاتحاد حقوق استخدام الأرض حتى 31 ديسمبر 2079. ولا يملك الاتحاد الأرض، وقد منحت حقوق الانتفاع من سطح الأرض دون أي تكلفة. ولم يُعترف بأي قيمة للأرض لأن الاتحاد لا يمكنه التصرف في هذه الحقوق في معاملة تجارية. والعمر المفيد المستخدم لحساب استهلاك مباني مقر الاتحاد هو أقل عمر مفيد للمكونات ذات الصلة من مباني مقر الاتحاد أو مدة الاتفاق الأساسي بشأن حقوق الانتفاع من سطح الأرض.

4.2.3 الذمم المدينة

تصنَّف ذمم الاتحاد المدينة على أنها مبالغ مستحقة القبض والقروض هي أصول مالية غير مشتقة لها تواريخ استحقاق محددة أو قابلة للتحديد وليست متداولة في سوق ناشطة. وهي تنشأ عندما يدخل الاتحاد في تعاقد مع طرف آخر وإلى حين تنفيذ التحويلات النقدية المرتبطة بهذه الأصول المالية وإلى أن تتحول إلى الاتحاد أيضاً المخاطر والمزايا المرتبطة بهذه الأصول. وتُصنَّف هذه الأصول في فئة الأصول الجارية، باستثناء الأصول التي يفوق استحقاقها اثني عشر شهراً بعد تاريخ إقفال الحساب. وتُصنف هذه الأخيرة في فئة الأصول غير الجارية.

وتُصنف الذمم المدينة في فئتين متمايزتين هما: الذمم المدينة الناشئة عن معاملات تبادلية، من قبيل الذمم المدينة الناشئة عن بيع المنشورات أو عن بطاقات التبليغ عن شبكات ساتلية؛ والذمم المدينة من المعاملات غير التبادلية، لا سيما الذمم المدينة المرتبطة بالمساهمات المدفوعة للاتحاد. وكذلك المساهمات الطوعية وأعمال الرعاية.

وتثبَّت الذمم المدينة بالتكلفة المستهلَكة. ويعدَّل ذلك مقابل المؤونة المخصصة للديون المشكوك في تحصيلها عند استعراض الديون المشكوك في تحصيلها وقت إقفال الحسابات سنوياً.

ويقيِّم الاتحاد في كل تاريخ إبلاغ ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية على انخفاض قيمة أحد الأصول المالية. ويُعتبر تراجع قيمة الأصل المالي أو مجموعة من الأصول المالية إذا، وفقط إذا، كان هناك دليل موضوعي على انخفاض القيمة نتيجة لحدث واحد أو أكثر، يحدث بعد التثبيت الأولي للأصل، وله تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بشكل موثوق. وتخفَّض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب بدلات ويثبَّت مبلغ الخسارة في الفائض أو العجز. وإذا زاد أو نقص، في سنة لاحقة، مبلغ خسارة انخفاض القيمة المقدرة بسبب حدث وقع بعد تثبيت الانخفاض في القيمة، تزاد أو تخفَّض خسارة انخفاض القيمة المثبتة سابقاً بتعديل حساب البدلات. وفي حال استرداد الشطب لاحقاً، يُدرج الاسترداد في الإيرادات بفائض أو عجز.

## 3.3 إقرار معيار محاسبي دولي جديد للقطاع العام

استُعرض معياران محاسبيان مهمان جديدان للسنة المالية 2023، وهما: المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام41 (IPSAS 41)، الأدوات المالية، والمعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام 42 (IPSAS 42)، الاستحقاقات الاجتماعية.

ويهدف المعيار المحاسبي IPSAS 42 إلى تحديد مبادئ ومقتضيات الاعتراف بالاستحقاقات الاجتماعية وقياسها وعرضها في البيانات المالية. وبعد استعراضه، تقرَّر أنه لم يكن له تأثير في البيانات المالية للاتحاد، فلم يُعتمد.

المعيار المحاسبي IPSAS 41: يحل هذا المعيار الجديد محل المعيار المحاسبي IPSAS 29 المتعلق بتحسين مبادئ الإبلاغ المالي عن الأصول والخصوم المالية. وهذا المعيار الجديد فائق الأهمية لتقييم مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية لكيانٍ بعينه ومواعيدها ومستوى انعدام اليقين بها. وعلى وجه الخصوص، كان لاعتماد المعيار IPSAS 41 تأثير في بياناتنا المالية فيما يتعلق بمذكرات الإفصاح. وتشمل التغييرات الناجمة عن اعتماده إجراء تعديلات في المصطلحات وإقرار مقتضى حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL). وقد أفاد الاتحاد الدولي للاتصالات من إرشادات شبكة الأمم المتحدة للمالية والميزانية في تنفيذ هذا المعيار. وتورد الملاحظة 5 مزيداً من المعلومات عن تنفيذه.

تصنيف الأدوات المالية للاتحاد وقياسها

يُعترف بالأدوات المالية منذ تاريخ التعامل الذي يصبح فيه الاتحاد الدولي للاتصالات طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية إلى حين انتهاء سريان حقه في تلقي تدفقات نقدية من تلك الأصول أو إلى حين نقل هذا الحق وفروغ المنظمة من نقل جميع مخاطر وعوائد الملكية أساساً.

وقد طُبقت مبادئ المعيار IPSAS 41 المتعلق بالإبلاغ المالي عن الأصول المالية في إعداد هذه البيانات المالية، وأُخذ في هذا الصدد المعياران التاليان في الاعتبار عند تحديد كيفية تصنيف الأصول والخصوم المالية وأسس قياسها:

 أ ) نموذج الأعمال القائم لإدارة الأصول والخصوم المالية؛

ب) وخصائص الأصول والخصوم المالية من حيث التدفقات النقدية التعاقدية.

ويحدد معيارا التصنيف هذان أسس القياس الواجب تطبيقها بموجب المعيار IPSAS 41 في كل من فئات الأصول أو الخصوم المالية: التكلفة المستهلكة أو القيمة العادلة عن طريق صافي الأصول/رأس المال أو القيمة العادلة عن طريق الفائض أو العجز.

وقد أُعيد تصنيف الأصول والخصوم المالية بموجب المعيار IPSAS 41 على النحو التالي:

الرصيد النقدي وما يعادله

يشمل الرصيد النقدي وما يعادله الحسابات الجارية أو حسابات الإيداع، وأدوات سوق المال (ذات آجال الاستحقاق البالغة 90 يوماً أو أقل) المنطوية على تدفق نقدي واحد أو تدفقيْن نقدييْن، وسداد المبالغ الأصلية والفوائد المستحقة عليها تبعاً لأسعار الفائدة المعمول بها. ويشمل النقد المحتفظ به في الحسابات المصرفية النقد الذي يحوزه الاتحاد الدولي للاتصالات في المقر والمكاتب القُطرية بمختلف العملات. ونظراً إلى أن الهدف من حيازة حسابات هو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، فستُصنَّف الحسابات الجارية وحسابات الإيداع بأنها مَقيسة بالتكلفة المستهلكة، وفقاً للفقرة 40 من المعيار IPSAS 41.

القروض والذمم المدينة

تُقاس بالتكلفة المستهلكة الذممُ المدينة المتأتية من المعاملات غير التبادلية واتفاقات المساهمات الطوعية وغيرها من الذمم المدينة والاستثمارات في الودائع لأجل والأدوات المالية الأخرى المتصلة بها. ولا يحوز الاتحاد الدولي للاتصالات في حافظته الحالية استثمارات في سندات أو مشتقات لحقوق ملكية.

ويعرض الجدول أدناه تصنيفات أنماط الأصول المالية الأكثر شيوعاً لدى الاتحاد، وقد حُددت بناءً على مجموعة من الأصول المالية لكل نموذج من نماذج الإدارة في الاتحاد وعلى نتائج اختبار التدفقات النقدية المنحصرة في مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة فقط (SPPI) لتحديد فئة تصنيف كل من هذه الأصول:

| **الفئة في المحفظة/فئة الأصل** | **الأصل المالي** | **التصنيف بموجب المعيار IPSAS 29** | **التصنيف بموجب المعيار IPSAS 41** |
| --- | --- | --- | --- |
| **اختبار نموذج الإدارة** | **اختبار SPPI [[1]](#footnote-1)** | **فئة التصنيف** |
| الرصيد النقدي وما يعادله | النقد في البنك والنقد في اليد – القابلان للتحويل وغير القابلان للتحويل | القروض والذمم المدينة | الاحتفاظ بالأصل لتحصيل التدفقات النقدية | لا ينطبق | التكلفة المستهلكة |
| النقد في حسابات سوق المال تحت الطلب | القروض والذمم المدينة | التكلفة المستهلكة |
| الودائع لأجل وغيرها (< 90) | القروض والذمم المدينة | اجتازت | التكلفة المستهلكة |
| المحفظة الاستثمارية | الودائع لأجل (90 يوماً حتى 180 يوماً) | القروض والذمم المدينة | الاحتفاظ بالأصل لتحصيل التدفقات النقدية | اجتازت | التكلفة المستهلكة |
| شهادة إيداع | القروض والذمم المدينة | التكلفة المستهلكة |
| الذمم المدينة | المساهمات المقررة المستحقة القبض | القروض والذمم المدينة | الاحتفاظ بالأصل لتحصيل التدفقات النقدية | اجتازت | التكلفة المستهلكة |
| المساهمات الطوعية المستحقة القبض | التكلفة المستهلكة |
| ذمم مدينة أخرى | التكلفة المستهلكة |
| المشتقات (لا تنطبق حالياً) | العقود الآجلة/ خيارات العملة الأجنبية | حيازة للتداول | حيازة للتداول | لا ينطبق | القيمة العادلة عن طريق الفائض أو العجز (FVSD) |

تصنيف الخصوم المالية

ينبغي أن تُقاس الخصوم المالية تباعاً بحسب:

- التكلفة المستهلكة، مَقيسةً باستخدام أسلوب الفائدة الفعلية،

- أو القيمة العادلة عن طريق الفائض أو العجز (FVSD).

ونتيجةً لاعتماد المعيار IPSAS 41، لم يطرأ أي تغيير على تصنيف الخصوم المالية للكيان المعني.

| **فئة الخصم المالي** | **تحليل المعيار IPSAS 41** | **تصنيف المعيار IPSAS 41** |
| --- | --- | --- |
| الحسابات الدائنة والالتزامات المستحقة | تُقاس الذمم الدائنة والمستحقات غير المسددة الناتجة عن شراء السلع والخدمات بالقيمة العادلة أولاً، ثم بالقيمة المستهلكة لاحقاً حينما تُسلَّم/تقدَّم السلع/الخدمات ويقبلها الاتحاد الدولي للاتصالات.  | التكلفة المستهلكة |
| المساهمات المدفوعة مقدماً | ليست خصماً مالياً ذلك أنه لا تُتوقع تسوية هذه المساهمات نقداً. | لا ينطبق |
| حيازة أموال بأسماء أطراف ثالثة | لا تتضمن البيانات المالية للاتحاد خصوماً تتمثل في نقد يحوزه الاتحاد بأسماء أطراف ثالثة (كيانات محددة غير موحدة).  | التكلفة المستهلكة |
| خصوم مشتقة (حيازة للتداول) (لا تنطبق حالياً) | لا يتعامل الاتحاد بالمشتقات لإدارة مخاطر الصرف الأجنبي، وإن استُخدمت، فسيُتعاقد عليها مع أطراف نظيرة مليئة مالياً وفقاً لمبادئ الاتحاد التوجيهية للاستثمار ذات الصلة. | القيمة العادلة عن طريق الفائض أو العجز |
| قروض مقدمة من مؤسسة مباني المنظمات الدولية (FIPOI) | لدى الاتحاد الدولي للاتصالات حالياً أربعة قروض بدون فوائد من مؤسسة FIPOI. وقد اعتُرف بثلاثة قروض منها بالقيمة العادلة، بينما لم يحدَّد للقرض الرابع بعد جدولٌ زمني لسداده، فاعتُرف به بحسب التكلفة المستهلكة. | القيمة العادلة عن طريق الفائض أو العجز (لثلاثة قروض من مؤسسة FIPOI) والتكلفة المستهلكة (لقرض مؤسسة FIPOI الرابع الذي ليس له حالياً جدول زمني للسداد) |
| سائر الخصوم المالية عدا تلك المَقيسة بالقيمة العادلة عن طريق الفائض أو العجز | يصنِّف الكيان المعني جميع الخصوم المالية بأنها مَقيسة لاحقاً بالتكلفة المستهلكة. | التكلفة المستهلكة |
| خصوم أخرى | * الدخل غير المكتسب ليس خصماً مالياً.
* ليس لدى الاتحاد خصوم تتعلق بإيجارات مالية تُقاس وفقاً للمعيار IPSAS 13، عقود الإيجار.
* الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين ليست خصوماً مالية.
 | وفقاً للمعايير ذات الصلة |

وبموجب المعيار IPSAS 41، طُبِّق نموذج استشرافي واحد لخسارة انخفاض القيمة، يقتضي الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة دائماً.

وقد طُبق نموذج خسارة انخفاض القيمة بموجب المعيار IPSAS 41 على الأصول المالية المصنفة بالتكلفة المستهلكة، وتحديداً على الرصيد النقدي وما يعادله والمحفظة الاستثمارية والذمم المدينة. ولم يكن حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع الأصول المالية مهماً نسبياً في سياق هذه البيانات المالية، لذا، لم يُفصح عنه.

## 4.3 المخزونات

بالنظر إلى انعدام الأهمية النسبية لقيم المخزونات في عام 2023، فقد حُمِّلت جميع البنود على حساب المصروفات. وما زال الاتحاد الدولي للاتصالات يتحكم في هذه الأصول، لكن لم تُدرج قِيَمها في البيانات المالية.

## 5.3 الممتلكات والمنشآت والمعدات

تُقدر قيمة الممتلكات والمنشآت والمعدات (PP&E) التي يحوزها الاتحاد الدولي للاتصالات بتكلفتها التاريخية مخصوماً منها قيمة الإهلاك المتراكم والخسائر المتراكمة الناجمة عن انخفاض قيمتها.

 الإضافات

تثبت تكلفة بند من بنود الممتلكات والمنشآت والمعدات (PP&E) كأصل إذا كان من المحتمل أن تتدفق منافع اقتصادية مستقبلية أو خدمة محتملة مرتبطة بهذا البند إلى الاتحاد وأمكن قياس تكلفة البند بشكل موثوق. وعند التبرع بأصل، تقاس تكلفته الأولية على أنها القيمة العادلة للأصل في تاريخ الاستحواذ.

 التخلص

تتحدد الأرباح والخسائر عند التخلص من خلال مقارنة الريع بالقيمة الدفترية للأصل، وتضمينها في بيان الأداء المالي.

 التكاليف اللاحقة

لا تُرسمَل قيمة التكاليف المتكبدة بعد الحيازة الأولية إلا إذا كان من المحتمل أن تتدفق في المستقبل إلى الاتحاد الفوائد الاقتصادية أو إمكانات الخدمة المرتبطة بهذا البند وأمكن قياس تكلفة البند بشكل موثوق.

وتُرسمل السلع التي تعادل قيمتها أو تتجاوز 5 000 فرنك سويسري عند استلامها ثم تُهلك خطياً لاحقاً.

وتُرسمل السلع التي تقل قيمتها عن 000 5 فرنك سويسري عند استلامها ثم تُهلك كلياً لاحقاً في العام الذي اشتُريت فيه.

وعندما تتألف الأصول الثابتة من عدة مكونات مهمة تتفاوت أعمارها الإنتاجية، يثبَّت كل مكون على حدة. ويُحسب الاستهلاك بأسلوب خطي تبعاً للعمر الإنتاجي المقدر لكل بند، مع مراعاة فترة متبقية نهائية إذا اقتضى الأمر. وتُستعرض القيم المتبقية والعمر الإنتاجي وأساليب استهلاك الأصول، وتُعدّل عند اللزوم، عند كل إغلاق سنوي للحسابات.

والممتلكات والمعدات التي تم الحصول عليها فيما يتعلق بالمشاريع المنفذة في إطار أنشطة من خارج الميزانية (مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمشاريع المنفذة وطنيا والمساهمات الطوعية) يُعترف بها كلياً كمصروفات في بيان الأداء المالي عند الإقفال الشهري بعد الحيازة نظراً لأن الاتحاد لا يتحكم فيها.

ويوضح الجدول أدناه العمر الإنتاجي المقدَّر للأصول.



ويقوم الاتحاد، عند كل إقفال سنوي للحسابات، بتفحّص ما إذا كان هنالك أي دليل يشير إلى أن أياً من الأصول قد فقد أياً من قيمته. فإذا وُجد مؤشر من هذا القبيل، تُقدّر القيمة التي يمكن استعادتها من الأصل وتُقيّد خسارة القيمة في بيان الأداء المالي عندما يفوق المبلغ الدفتري المبلغ الذي يمكن استعادته. وفي عام 2023، أُجري استعراض مفصَّل للأصل قيد الإنشاء وتورد الملاحظة 27 تفاصيل العملية والسيناريوهات المتاحة للاتحاد.

## 6.3 الأصول غير المادية

تتألف الأصول غير المادية (تراخيص وبرمجيات تكنولوجيا المعلومات (IT)) التي يحوزها الاتحاد الدولي للاتصالات من أصول مطورة داخلياً وأصول مشتراة من الخارج. ويُعترف بها بتكلفتها التاريخية مخصوماً منها قيمة الاستهلاك المتراكم والخسائر المتراكمة الناجمة عن انخفاض قيمتها.

وتُرسمل قيمة البرمجيات المطورة داخل الاتحاد إذا كان من المحتمل أن الاتحاد سوف يستفيد من المنافع الاقتصادية المستقبلية أو احتمال الخدمة المنسوبة إليها. ويُعترف بتكاليف التطوير التي يمكن أن تعزى مباشرةً إلى تصميم واختبار منتجات البرمجيات المحددة والفريدة التي يسيطر عليها الاتحاد كأصول غير مادية عندما تستوفى المعايير التالية في تاريخ الإقفال:

- من الممكن تقنياً استكمال منتج البرمجيات بحيث تكون متاحة للاستعمال؛

- تعتزم إدارة الاتحاد أن تستكمل منتج البرمجيات أو تستعمله أو تبيعه؛

- ثمة قدرة على استعمال أو بيع منتج البرمجيات؛

- يمكن البرهان على قدرة منتج البرمجيات على توليد منافع اقتصادية مستقبلية محتملة؛

- تتوفر الموارد الكافية التقنية والمالية وغيرها لإكمال تطوير واستخدام أو بيع منتج البرمجيات، ويمكن بشكل موثوق قياس النفقات المنسوبة إلى منتج البرمجيات أثناء تطويره.

**عتبات الرسملة:**

⦁ تُرسمل، وتُهلك كلياً، في السنة المالية ذاتها الأصول المادية (تراخيص وبرمجيات تكنولوجيا المعلومات) المشتراة من الخارج بقيمة أدنى من 000 5 فرنك سويسري، وذلك لتيسير تتبُّع المخزونات.

⦁ تُرسمل وتُهلك خلال فترة مفترضة مدتها ثلاث سنوات الأصولُ المادية (تراخيص وبرمجيات تكنولوجيا المعلومات) المشتراة من الخارج بقيمة تعادل أو تتجاوز 000 5 فرنك سويسري، ما لم يحدد الاتفاق تاريخ انتهاء صلاحيتها (التراخيص والبرمجيات)، فإن حدد الاتفاق تاريخ صلاحيتها، يتفق عمرها الإنتاجي الاقتصادي مع بنود العقد.

⦁ تُرسمل الأصول المادية المطورة داخلياً (البرمجيات) بقيمة تتجاوز 000 50 فرنك سويسري ويحدَّد عمرها الإنتاجي الاقتصادي بثلاث سنوات كحد أدنى. وتُراعى في تحديد عمرها الإنتاجي الاقتصادي التوصيات التي يقدمها أصحاب الشركات، بما يتلاءم مع الاحتياجات التجارية والمنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة. ولا تُرسمل سوى التكاليف المترتبة مباشرةً على عملية التطوير، وتشمل التكاليف المتعلقة بالعاملين في تطوير البرمجيات وجزءاً مناسباً من النفقات العامة. وتُخصم التكاليف المتعلقة بمراحل البحوث.

الاستهلاك والصيانة

يُحتسب استهلاك الأصول المرسملة باستخدام الأسلوب الخطي طوال عمرها الإنتاجي الاقتصادي المقدَّر، الذي يجوز تمديده بناءً على الاحتياجات التجارية وفترات المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة.

وتُخصم التكاليف المتصلة بصيانة الأصول غير المادية.

## 7.3 أرصدة المؤونة الاحتياطية

تشمل المؤونة الاحتياطية الالتزامات التي لا تكون نتيجتها أو موعد استحقاقها أو مبلغها المستحق مؤكداً. وتُدرج أرصدة المؤونة الاحتياطية في البيان المالي عندما يكون لدى الاتحاد التزام قانوني أو ضمني ناتج عن حدث في الماضي، وعندما يُحتمل أن تدعو الحاجة إلى تحرير موارد من أجل الوفاء بهذا الالتزام، وعندما يمكن تقدير مبلغ الالتزام على نحو موثوق.

## 8.3 الأصول والخصوم المشروطة

الأصول والخصوم المشروطة هي حقوق أو التزامات ممكنة ناجمة عن أحداث ماضية ولا يتأكد وجودها إلا بحدوث أو عدم حدوث حدث أو عدة أحداث مقبلة غير أكيدة ليس للاتحاد عليها سيطرة كاملة.

ويُفصح عن الالتزامات المشروطة عندما يكون الالتزام الممكن غير مؤكد ولكن يمكن قياسه، أو عندما يكون الاتحاد ملتزماً حالياً ولكنه لا يستطيع أن يقيس بشكل موثوق التدفق المحتمل للموارد الخارجة. ولا يمتلك الاتحاد في الوقت الحاضر أصولاً مشروطة ولا خصوماً مادية مشروطة، لم يكن لدى الاتحاد أي التزامات مشروطة معروفة.

## 9.3 استحقاقات الموظفين

فيما يلي استحقاقات الموظفين المعترف بها:

- تُتوقع تسوية استحقاقات الموظفين قصيرة الأجل في غضون 12 شهراً من تاريخ الإبلاغ وتقاس بقيمها الاسمية استناداً إلى الاستحقاقات المتراكمة بمعدلات الأجور الجارية. وتشمل استحقاقات الموظفين بعقود قصيرة الأجل استحقاقات العمل لأول مرة (مُنح الانتداب) والاستحقاقات الشهرية العادية (الأجور والمرتبات والبدلات) وغيرها من الاستحقاقات (منحة التعليم، وإجازة زيارة الوطن، وما إلى ذلك). ويُعترف بوجود مصروف عندما يقدم الموظفون الخدمة إلى الاتحاد، بينما يُعترف بوجود التزام بوجود استحقاق لم يُسوَّ في تاريخ الإبلاغ.

- استحقاقات الموظفين الأخرى طويلة الأجل هي استحقاقات تُتوقع تسويتها بعد أكثر من 12 شهراً من نهاية الفترة المشمولة بالتقرير وتتعلق بمُنح الإعادة إلى الوطن والإجازات المتراكمة. والخصوم المثبَّتة لمُنح الإعادة إلى الوطن هي القيمة الحالية لالتزامات الاستحقاقات المحددة في تاريخ الإبلاغ. ويحسب خبير إكتواري مستقل هذا الالتزام باستخدام أسلوب الائتمان للوحدة المتوقعة. وترد في بيان الأداء المالي تكلفة الفائدة وتكاليف الخدمة الجارية والمكاسب أو الخسائر الإكتوارية الناشئة عن التغيرات في الافتراضات الإكتوارية أو تسويات الخبرة.

- الالتزامات المرتبطة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (ASHI)؛

- الالتزامات المرتبطة بالخطة القديمة للمعاشات التقاعدية بغية تحديد التزامات الاتحاد في تاريخ اختتام الفترة المالية.

والاتحاد الدولي للاتصالات منظمة عضو في صندوق الأمم المتحدة المشترك للمعاشات التقاعدية (UNJSPF)، الذي أنشأته الجمعية العامة للأمم المتحدة لتوفير استحقاقات التقاعد والوفاة والعجز وما يتصل بها للموظفين. والصندوق هو خطة استحقاقات محددة ممولة متعددة أرباب العمل. وكما هو محدد في المادة 3 (ب) من النظام الأساسي للصندوق، تكون العضوية في الصندوق مفتوحة أمام الوكالات المتخصصة وأي منظمة دولية أو حكومية دولية أخرى تشارك في النظام الموحد للمرتبات والبدلات وغيرها من شروط الخدمة في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة.

وتعرّض الخطة المنظمات المشاركة إلى مخاطر إكتوارية مرتبطة بالموظفين الحاليين والسابقين في المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق، ونتيجةً لذلك لا يوجد أساس متسق وموثوق لتخصيص الالتزامات وأصول الخطة، وتكاليف فرادى المنظمات المشاركة في الخطة. ومن ثم فإن الاتحاد الدولي للاتصالات والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، على غرار المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق، لا يمكنهما تحديد الحصة النسبية للاتحاد الدولي للاتصالات في الالتزام بالاستحقاقات المحددة، وبأصول الخطة والتكاليف المرتبطة بالخطة بقدر كافٍ من الموثوقية للأغراض المحاسبية. ولذا فإن الاتحاد الدولي للاتصالات يتعامل مع هذه الخطة كما لو كانت خطة مساهمات محددة تماشياً مع متطلبات المعيار IPSAS 39 بشأن استحقاقات الموظفين. وتُدرج مساهمات الاتحاد الدولي للاتصالات في الخطة خلال الفترة المالية بمثابة نفقات في بيان الأداء المالي.

واعتباراً من 1 يناير 2020، انضم الاتحاد الدولي للاتصالات إلى جمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة ضد الأمراض والحوادث (UNSMIS). وتخضع الالتزامات بموجب خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (ASHI) لدراسة إكتوارية وفق المعيار IPSAS 39 لتحديد واحتساب مقدار التزامات الاتحاد المقبلة المتعلقة بهذه الاستحقاقات.

والتزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (ASHI) لدى الاتحاد تعطي الحق في الاستفادة من تغطية التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة المكتسبة والمتراكمة أثناء الخدمة النشيطة للمتقاعدين في المنظمة. والخصوم المثبَّتة لهذه الخطة هي القيمة الحالية لالتزامات الاستحقاقات المحددة في تاريخ الإبلاغ. ويحسب خبير إكتواري مستقل هذا الالتزام باستخدام أسلوب الائتمان للوحدة المتوقعة. وترد في بيان الأداء المالي تكلفة الفائدة وتكاليف الخدمة الجارية كمكون من مكونات تكاليف الموظفين. وتقيَّد الأرباح أو الخسائر الإكتوارية الناشئة عن التغيرات في الافتراضات الإكتوارية أو تسويات الخبرة مباشرة في صافي الأصول.

ويرد وصف الافتراضات الخاصة بالاتحاد في الملاحظتين 17 و18 المتعلقتين باستحقاقات الموظفين.

## 10.3 قيد الإيرادات

الإيرادات غير التبادلية

ووفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS)، تثبَّت الإيرادات المتأتية من المساهمات المقررة والمساهمات الطوعية وحالات الرعاية الواردة أو المؤكدة من خلال اتفاق ملزم بوصفها معاملات غير تبادلية وفقاً للمعيار 23 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS 23): الإيرادات المتأتية من المعاملات غير التبادلية.

- المساهمات المقررة:

تشير المساهمات المقررة إلى مساهمات الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات وكذلك المنتسبين. ويحدد مؤتمر المندوبين المفوضين الحد لأقصى لوحدة المساهمة التي تتخذ أساساً في حساب إيرادات الاتحاد لميزانيتي فترتي السنتين للسنوات الأربع التالية. وللدول الأعضاء وأعضاء القطاعات حرية اختيار فئة المساهمة التي يعتزمون بموجبها المشاركة في نفقات الاتحاد وفقاً للأحكام ذات الصلة في دستور الاتحاد وتسدد، عن سنة الانضمام أو القبول، مساهمة محسوبة، بالنسبة للأعضاء، اعتباراً من اليوم الأول من شهر الانضمام أو القبول. وتستخدم هذه الإيرادات في تنفيذ أنشطة الاتحاد على النحو الذي يحدده مؤتمر المندوبين المفوضين.

وتثبَّت المساهمات المقررة بوصفها إيرادات على أساس سنوي في اليوم الأول من السنة التي تتصل بها.

- المساهمات الطوعية وأعمال الرعاية:

يُعترف بالمساهمات الطوعية وأعمال الرعاية مبدئياً كإيرادات في الوقت الذي يصبح فيه الاتفاق بين الاتحاد والجهات المانحة ملزماً وعندما تتحقق السيطرة على الأصول الأساسية ما لم يتضمن الاتفاق شروطاً وفقاً للتعاريف الواردة في المعيار IPSAS 23.

وتتطلب الاتفاقات التي تتضمن مثل هذه الشروط التثبيت الأولي للخصوم وتأجيل تثبيت الإيرادات إلى تسوية الخصوم من خلال تنفيذ الشروط المحددة المدرجة في الاتفاق والتزام العوائد القابل للإنفاذ بإعادة المبالغ إن لم تستخدم بطريقة محددة. والمبلغ المدرج كخصوم هو أفضل تقدير للمبلغ المطلوب لتسوية الالتزام في تاريخ الإبلاغ.

وفي حال توقيع الاتفاقات، وعدم ورود أي مساهمات وكون الاتفاق على صلة بفترات مالية مقبلة، تثبَّت الإيرادات كإيرادات مؤجلة.

الإيرادات التبادلية

تفي الإيرادات التالية بتعريف الإيرادات التبادلية بموجب المعيار IPSAS 9 - تحتسب الإيرادات المتأتية من المعاملات التبادلية وفقاً لهذا المعيار.

وتقاس إيرادات الاتحاد من المعاملات التبادلية بالقيمة العادلة للمقابل المقبوض أو المستحق القبض وتثبَّت عند تسليم السلع والخدمات.

وتشمل الإيرادات التبادلية المنتجات والخدمات التي يطبق عليها الاتحاد مبدأ استرداد التكاليف، وهي:

- مبيعات المنشورات: تدرج إيرادات بيع المنشورات وقت إرسالها بينما تدرج إيرادات بيع الخدمات التي تنطوي على النفاذ إلى إحصاءات الاتحاد في شكل إلكتروني عندما يصبح النفاذ إلى هذه البيانات متاحاً.

- معالجة بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية: تثبَّت الإيرادات المتأتية من بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية في الوقت الذي تكون فيه المنشورات النهائية لبطاقات التبليغ قد نشرت في النشرة الإعلامية الدولية للترددات (IFIC)؛ وعندما لا يكون النشر في نشرة IFIC نافذاً في سنة الفوترة الأولية تعتبر الخدمة غير مكتملة وبالتالي تؤجل الإيرادات حتى النشر النهائي في نشرة IFIC؛

- تسجيل الأرقام الدولية العالمية للهواتف المجانية (UIFN): يتلقى الاتحاد مساهمات مقدماً لتقديم خدمات تسجيل أرقام الهواتف المجانية الدولية العالمية (UIFN) وتسجيل الأرقام الدولية العالمية ذات الأسعار المتضمنة لرسوم إضافية (UIPRN) والأرقام الدولية العالمية للتكلفة المشتركة (UISCN)؛

## 11.3 الإبلاغ بحسب الأبواب

يقوم الإبلاغ بحسب الأبواب على أساس الأنشطة الرئيسية ومصادر التمويل في الاتحاد، ويتسق مع الهياكل الدستورية للمنظمة والصناديق الأخرى المنشأة لإدارة تنظيم الموارد المالية. وتبين هذ الأبواب برنامج عمل الاتحاد للفترة 2023-2022 على النحو التالي:

- الأمانة العامة؛

- قطاع الاتصالات الراديوية (ITU-R): إدارة الموارد الدولية، أي طيف الترددات الراديوية ومدارات السواتل؛

- قطاع تقييس الاتصالات (ITU-T): صوْغ أساليب عمل منسقة وإنشاء آليات تعاون مرنة لتلبية احتياجات السوق؛

- قطاع تنمية الاتصالات (ITU-D): توفير النفاذ المنصف والمستدام، في ظروف معقولة، إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

- صندوق المبنى الجديد الذي يمثل مشروع تشييد مبنى المقر الجديد؛

- صندوق المعاشات التقاعدية القديم الذي يجمع بين صندوق الادخار وصندوق المساعدة؛

- الأموال الخارجة عن الميزانية، الشاملة لصناديق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، والصناديق الاستئمانية، وصندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمساهمات الطوعية، وتيليكوم الاتحاد.

وبحكم طبيعة أنشطة الاتحاد ومساهمات الدول الأعضاء، تشترك جميع قطاعاته في استخدام الأصول الثابتة المادية وغير المادية ولا تديرها فرادى القطاعات.

وتشمل التحويلات بين الأبواب الإيرادات والمصروفات الناشئة عن التحويلات بين الأبواب. وتُحتسب هذه التحويلات على أساس تكلفة كل باب وتُحذف عند الدمج.

ولأغراض الإبلاغ عن الأبواب، وُزعت هذه الإيرادات والمصروفات على القطاعات الأربعة (بما فيها الأمانة العامة) للاتحاد على أساس أرقام الميزانية. ووزعت التسوية السنوية لمؤشر التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (ASHI) استناداً إلى عدد الموظفين في كل قطاع.

وأصول الاتحاد وخصومه، عدا تلك التي تمثل صافي الأصول، هي ملك للمنظمة ككل أو تخضع لمسؤوليتها ولا تمثل أصولاً وخصوماً لعناصرها المكوِّنة. ولا تنطوي الأموال الخارجة عن الميزانية على أي أصول ثابتة. وتمثل الأصول والخصوم طائفة واسعة من الأنشطة المشتركة بين العناصر المكوِّنة للاتحاد. وأي توزيع للأصول والخصوم على مختلف القطاعات سيكون اعتباطياً وغير متسق حتماً. وبالتالي، سيخالف ذلك مبادئ المعيار IPSAS 18. ولهذا السبب لا تفصّل فرادى الأصول والخصوم على مستوى القطاعات.

## 12.3 بيان المقارنة – المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية

تستند ميزانية الاتحاد للفترة 2022-2023 إلى المقرر 5 (المراجَع في دبي، 2018) المعنون "إيرادات الاتحاد ونفقاته للفترة 2023‑2020" والخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2023‑2020 الواردة في القرار 71 (المراجَع في دبي، 2018).

وعلاوةً على ذلك، تنسق ميزانية البرنامج مع الخطط التشغيلية للقطاعات وللأمانة العامة.

وعملاً بالمعيار IPSAS 24، تشمل البيانات المالية السنوية مقارنةً بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس). وتتألف ميزانية الاتحاد للفترة 2022-2023 من ميزانيتين سنويتين. وقد أُجري تقدير لميزانية كل من السنتين الماليتين.

وأقرَّ المجلس في دورته لعام 2021 الميزانية النهائية لسنة 2023 بموجب القرار 1405 (C21/97). ويتضمن البيان الخامس مقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية. ونظراً إلى أن إعداد الميزانية والبيانات المالية لا يقوم على نفس الأساس، يُوفِّق البيان الخامس بين الميزانية وبيان الأداء المالي (البيان الثاني). وتبين اختلافات الكيانات إدراج الأموال الخارجة عن الميزانية في البيانات المالية للاتحاد، بينما تبين الاختلافات الأساسية النفقات والإيرادات غير المدرجة في ميزانية الاتحاد أو الخاضعة لمعاملة مختلفة بموجب متطلبات المعايير المحاسبية IPSAS. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في الملاحظة 24.

##### الملاحظة 4 إدارة صافي الأصول

يتألف صافي أصول الاتحاد مما يلي:

• الحساب الاحتياطي للاتحاد؛

• الحسابات الاحتياطية والصناديق الأخرى؛

• الحسابات الاحتياطية من خارج الميزانية؛

• المكاسب/(الخسائر) الإكتوارية للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (ASHI) من خلال صافي الأصول؛

• الفائض/(العجز) المتراكم.

الحساب الاحتياطي للاتحاد

طبقاً للرقم 485 من الاتفاقية والمادة 27 من اللوائح المالية، يُنشأ الحساب الاحتياطي من الاعتمادات التي لم تصرف. ويرد تفصيل تطوره في بيان الاختلافات في صافي أصول الاتحاد. وهو يموَّل من العناصر التالية:

 أ ) صافي الرصيد الإيجابي أو السلبي من تنفيذ الميزانية العادية في كل سنة مالية؛

ب) التحويلات من صناديق و/أو حسابات احتياطية أخرى، حسبما يقرر مجلس الاتحاد؛

ج) المبالغ الأخرى في صندوق الاحتياطي التي تشترطها المعايير المحاسبية المشتركة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

وبصرف النظر عن أحكام الفقرة 4 ب) من المادة 13 من اللوائح المالية للاتحاد، ونظراً لضرورة الحفاظ على مستوى الاحتياطي عند حدٍ أدنى يحدده مؤتمر المندوبين المفوضين، يمكن للمجلس، بقرار خاص، أن يقضي بسحوبات من صندوق الاحتياطي *لأسباب*منها:

 أ ) تخفيض مبلغ وحدة المساهمة؛

ب) أو موازنة ميزانية الاتحاد؛

ج) أو إجراء تحويلات من صناديق و/أو حسابات احتياطية أخرى؛

د ) أو تحميل صندوق الاحتياطي أي مبلغ تقضي به المعايير المحاسبية المشتركة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

ويشير الجدول أدناه إلى حركة الحساب الاحتياطي للاتحاد.



وفي 31 ديسمبر 2023، كانت أصول الحساب الاحتياطي تبلغ 26,3 مليون فرنك سويسري (28,4 مليون فرنك سويسري في سنة 2022). وتمثل أصول الحساب الاحتياطي نسبة 16,3% من ميزانية سنة 2023، وهي نسبة تتجاوز العتبة المنصوص عليها في المقرَّر 5 (المراجَع في دبي، 2022) بكثير والمحددة بـ6%. ولتحسين إدارة الحساب الاحتياطي للاتحاد وضمان كفايته للوفاء بالمتطلبات من السيولة والمتطلبات التشغيلية، فسيخضع لتحليل أشمل وأكثر تفصيلاً. وسيُفيد هذا التحليل في وقاية المنظمة من أي طوارئ مالية يُحتمل أن تقع في المستقبل.

الحسابات الاحتياطية والصناديق الأخرى

تشمل الحسابات الاحتياطية والصناديق الأخرى:

- الوفورات من العام السابق؛

- صندوق الاستثمار الذي يضم صندوق صيانة المباني وصندوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

 وقد قرر المجلس في دورته لعام 2016، بموجب [المقرَّر 588](https://www.itu.int/md/S16-CL-C-0124/en)، الاستعاضة عن مبنى فارامبيه بمبنى جديد (يدعى فيما بعد "المبنى الجديد" في هذه الوثيقة) من شأنه أن يشمل أيضاً مكاتب ومرافق مبنى البرج وأن يكمّل مبنى مونبريان الذي سيتم الاحتفاظ به وتجديده. ومُنح قرض دون فوائد بمبلغ يصل إلى 150 مليون فرنك سويسري من جانب الاتحاد السويسري لتمويل هذا المشروع.

- الحساب الاحتياطي للمبنى الجديد؛

 أنشئ هذا الحساب الاحتياطي لتكملة الميزانية الممولة من خلال القرض الممنوح من البلد المضيف. وتمثل هذه الميزانية الإضافية 20,14 مليون فرنك سويسري مقدمة من الجهات الراعية والتبرعات ومن الوفورات المخصصة لفائض عام 2018. وراجعت المشاورة الافتراضية لأعضاء المجلس (VCC) في عام 2021 الفقرة 4 من "*يقرر*" من المقرر 619 للسماح بتلقي مبالغ الرعاية أو المِنَح المستقبلية بموجب شروط محددة مسبقاً.

- صندوق سجل المخاطر؛

 أنشئ صندوق سجل المخاطر تحسباً لتجاوزات التكاليف غير المتوقعة في مشروع المبنى الجديد. وفي 31 ديسمبر 2023، بلغ صندوق سجل المخاطر 3,43 ملايين فرنك سويسري.

- صندوق الرعاية الاجتماعية؛

- صندوق جائزة العيد المئوي للاتحاد؛

- صندوق التأمينات لموظفي الاتحاد (SS&BF)، ويضم الصندوق الاحتياطي والتكميلي وصندوق المساعدة؛

وهذه الصناديق هي مجموعة الصناديق التي تضمن المعاشات التقاعدية للموظفين العاملين قبل 1 يناير 1960، وهو تاريخ انضمام الاتحاد إلى صندوق المعاشات المشترك لموظفي الأمم المتحدة. وكان آخر حساب للالتزامات التي يتعين توفيرها للمستفيدين من صندوق التأمينات قد جرى في 31 ديسمبر 2011 (54 000 فرنك سويسري). ونظراً إلى انعدام أهميته النسبية، فلم يُجر له تقييم آخر.

وعملاً بأحكام القرار 7 (جنيف، 1959)، ينضم موظفو الاتحاد اعتباراً من 1 يناير 1960 إلى الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. ووفقاً للمادة 86 من النظام الأساسي لصندوق التأمينات لموظفي الاتحاد، فإن الاتحاد هو الذي يقوم بإدارته. وتُستثمر أصول صندوق التأمينات في سندات للأمناء.

ومنذ عام 2013، شملت الصناديق الأخرى كذلك صندوقاً خصص للتمويل طويل الأجل للبنود غير الممولة من التأمين ASHI وصندوق التأمين الصحي الجديد الذي يؤمن التمويل المضموم لنظام التأمين الصحي الجديد للاتحاد منذ 2014.

ويبين الجدول أدناه حركة الحسابات الاحتياطية والصناديق الأخرى للاتحاد.



الحسابات الاحتياطية من خارج الميزانية

- *الحسابات الاحتياطية المخصصة من خارج الميزانية*

أنشأ الاتحاد حساباً احتياطياً لاستلام أي أرصدة من المشاريع الداخلية الجارية. وتمثل التحركات في هذا الحساب الاحتياطي النفقات المتصلة بتنفيذ المشاريع وتخصيص الأموال الداخلية من الميزانية العادية أو من صندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- الصناديق الخارجية المخصصة

وتشير إلى التمويل الوارد من جهة خارجية لدعم الاتحاد في تنفيذ مشاريع التنمية في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وهذه المساهمات مقيدة بشروط تعاقدية. ولا يُعترف بهذه الأموال كإيرادات إلا في حال التزام الجهات المانحة خطياً بذلك وتبعاً للنفقات الناشئة. ولا يبدأ تنفيذ المشاريع الممولة إلا حينما تُدفع الأموال إلى الاتحاد. وعند إقفال الفترة المالية، يُعترف بالرصيد غير المستخدم من هذا التمويل في الصناديق الخارجية المخصصة في بيان الوضع المالي. وفي بعض الأحوال الخاصة والاستثنائية، تُدفع الأموال إلى الاتحاد سداداً لنفقات صُرفت فعلياً.

وتتوزع الصناديق الخارجية المخصصة كالتالي:

’1‘ الصناديق الاستئمانية

الصناديق الاستئمانية هي مساهمات طوعية استخدامها محدَّد وتقييدي. وتترتب على هذه المساهمات تكاليف دعم أثناء إطلاق المشاريع وتنفيذها. وفي عام 2023، ترتب على تنفيذ المشروع تكاليف دعم بقيمة 1,014 مليون فرنك سويسري حُمِّلت على ميزانية المشروع ودُفعت في ميزانية الاتحاد.

’2‘ المساهمات الطوعية

تقدم المساهمات الطوعية من الجهات المانحة لاستكمال أنشطة محددة ضمن الميزانية العادية مثل الحلقات الدراسية وأعمال أفرقة العمل ولجان الدراسات والتدريب وتقديم المِنح. ويمكن أن تموِّل المساهمات الطوعية أنشطة طويلة الأجل. ولا يترتب على المساهمات الطوعية أي تكاليف دعم.

ويحتفظ الاتحاد بحسابات المساهمات الطوعية بالعملة التي قُدمت بها المساهمة ويدير المشاريع بناءً على الميزانية المخصصة بعملة التمويل، ما لم يحدد خلاف ذلك.

- صندوق رأس المال العامل لمعارض الاتحاد

صندوق رأس المال العامل لمعارض الاتحاد: أثناء مؤتمر المندوبين المفوضين الذي عقد في بوخارست في عام 2022، أُلغى القرار 11، وتقرر تحويل الرصيد المتبقي من صندوق رأس المال العامل للمعارض (EWCF) إلى صندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بعد تمام الوفاء بجميع الالتزامات المقررة إزاء موظفي تيليكوم. وفي عام 2023، دُفعت 3 ملايين فرنك سويسري لهذا الصندوق، وفقاً للقرار 1418.

- صندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

سعياً للنهوض برسالة الاتحاد، وهي تشجيع توسيع خدمات اتصالات حديثة في العالم، يخصص مجلس الاتحاد جزءاً من فوائض إيرادات أحداث تيليكوم الاتحاد لصندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICTDF) لكي تستخدم في تمويل مختلف مشاريع التنمية الوطنية والإقليمية. وفي إطار تمويل مشروع ما من خلال هذا الصندوق، لا يؤخذ في بيان الأداء المالي سوى بالنفقات المتكبدة. ويسري المبدأ ذاته على المشاريع الممولة في إطار خطة العمل الإنمائية. وفي الواقع، رُصدت الأموال المتاحة لهذه البرامج فعلاً في شكل إيرادات في الفترات المالية السابقة.

- *الحسابات الاحتياطية غير المخصصة من خارج الميزانية*

أنشأ الاتحاد حساباً احتياطياً لاستلام أي أرصدة متبقية من المشاريع الداخلية المقفلة. وسيُستخدم هذا الحساب الاحتياطي لتمويل المشاريع، أو المبادرات الإقليمية، الجديدة وكذلك لسد العجز في بعض المشاريع.

ويبين الجدول أدناه حركة الحسابات الاحتياطية للاتحاد من خارج الميزانية.



وفي 31 ديسمبر 2023، كان رصيد صندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المبلَّغ عنه تحت بند الحسابات الاحتياطية غير المخصصة من خارج الميزانية المذكور في الجدول أعلاه يبلغ 5,7 ملايين فرنك سويسري (2,7 مليون فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2022). وفي عام 2023، عقب اعتماد القرار 1418، حوِّلت 3 ملايين فرنك سويسري من صندوق رأس مال المعارض إلى صندوق رأس مال تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

##### الملاحظة 5 المخاطر المالية

يتعرض الاتحاد في إطار ما يقوم به من أعمال لعدد من المخاطر المالية من بينها مخاطر الائتمان ومخاطر السوق (مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية) ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السيولة. وتعرض هذه الملاحظات معلومات عن مدى تعرض الاتحاد لكل من المخاطر أعلاه وتقدم المبادئ التي يعتمدها الاتحاد لإدارة المخاطر المالية والحفاظ على رأسماله. وتخضع إدارة المخاطر المالية مركزياً لمسؤولية الأمينة العامة.

ووفقاً للمعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام (IPSAS) 41، يدرَج الرصيد النقدي للاتحاد وما يعادله من نقد في البيانات المالية كتكلفة مستهلكة. ويبين هذا القياس مبلغ النقد في اليد وقيمة الأصول التي يمكن تحويلها بسهولة إلى مبالغ نقدية معلومة، مخصومة منهما أي تخفيضات في القيمة واجبة التطبيق أو أي خسائر ناجمة عن انخفاض القيمة، اعتباراً من تاريخ الإبلاغ.

وتقارب القيمة العادلة للذمم الدائنة للموردين والخصوم الجارية الأخرى والمساهمات الطوعية قيمتها الدفترية المسجلة نظراً لطبيعتها قصيرة الأجل.

وتسجَّل الاستدانات (القروض) في الحسابات على أساس التكاليف المستهلكة (انظر الملاحظة 16).

 *أ ) مخاطر الائتمان*

 مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسائر المالية التي يتكبدها الاتحاد عندما يعجز العملاء أو الأطراف النظيرة في الأدوات المالية عن الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية وتنشأ بشكل أساسي عن الاستثمارات والمستحقات والأموال النقدية وما يعادلها. وتمثل القيمة الدفترية للأصول المالية الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان.

وكان أقصى تعرض لمخاطر الائتمان حتى 31 ديسمبر كالتالي:



*ب) جودة الائتمان*

 جودة الائتمان هي المخاطر المقدرة للتخلف عن السداد من جانب الأطراف النظيرة التي يقدم إليها الاتحاد الائتمان وكذلك الأطراف التي يستثمر معها. وقد استعرض الاتحاد مستويات حساباته المدينة من المساهمات المقررة والمصادر الأخرى. وثمة قلق بشأن تقادم الحسابات المدينة المستحقة على الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبين إليها. فالقرار 41 الصادر عن مؤتمر المندوبين المفوضين (PP) في عام 2018 (في دبي)، والمتعلق بالمتأخرات والحسابات الخاصة بالمتأخرات، يسلط الضوء على ارتفاع مستوى المتأخرات، ويُنشئ آليات لسدادها، ويشجع المتأخرين في السداد على سداد المدفوعات في أوانه لضمان كفاية التمويل في الاتحاد. وسيؤثر هذا المستوى من المتأخرات على الاستقرار المالي للاتحاد إن ظلت هذه المبالغ غير مخصصة. وفي عام 2023، شُطب 0,8 مليون فرنك سويسري من الحسابات المدينة للمبالغ الأصلية، إلى جانب متأخرات فوائد بقيمة 2,2 مليون فرنك سويسري. وتلزم مواصلة العمل من أجل ضمان قيام الاتحاد بتحصيل الذمم المدينة المستحقة له في أوانه من الآن فصاعداً.

 بالإضافة إلى ذلك، يُرسل الاتحاد كشوفات ربع سنوية بالمتأخرات وحالات تعليق المشاركة لتشجيع الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبين على تسوية متأخراتهم. وعلاوةً على ذلك، يشكل سقوط حق الدول الأعضاء في التصويت حافزاً إضافياً لتشجيعها على سداد المدفوعات وتسوية متأخراتها في أوانهما.

 ويسعى الاتحاد إلى الحد من مخاطر الائتمان فيما يتعلق بالتدفقات النقدية وما يعادلها بالاستثمارات، بتوزيعها بين العديد من المؤسسات المصرفية التي تتمتع بدرجة عالية من التصنيف الائتماني. وطبقاً للمادة 16 من اللوائح المالية والقواعد المالية، تختار الأمينة العامة المصارف أو المؤسسات الأخرى التي تودع فيها أموال الاتحاد. وفي هذا الصدد، تكفل الأمينة العامة أن يكون استثمار الأموال بطريقة تشدد في المقام الأول على تقليل المخاطرة على الأموال الأساسية مع كفالة وجود السيولة اللازمة للوفاء بمتطلبات الاتحاد من التدفقات النقدية. ولا يودع الاتحاد أموالاً في المصارف التي يكون تصنيف الائتمان الخاص بها أقل من A3.

 وبالإضافة إلى هذه المعايير، تُختار الاستثمارات على أساس تحقيق أعلى معدل معقول من العائدات ويكون منسجماً مع المبادئ المتبعة في الأمم المتحدة.

 وتسمي الأمينة العامة المصارف التي يتم فيها الاحتفاظ بأموال الاتحاد وتُنشئ جميع الحسابات المصرفية المطلوبة للاتحاد وتسمي المسؤولين الذين تفوض لهم سلطة التوقيع لتشغيل هذه الحسابات. وتصرح الأمينة العامة أيضاً بإغلاق جميع الحسابات المصرفية.

*ج) مخاطر معدلات أسعار الفائدة*

 يتعرض الاتحاد لمخاطر معدلات أسعار الفائدة من خلال استثماراته قصيرة الأجل. وفي عام 2023، أمكننا أيضاً ملاحظة زيادة في سعر الفائدة على الودائع قصيرة الأجل بالدولار الأمريكي. وهذه الزيادة، مقترنة باستعمال منتجات إيداع جديدة، أتاحت للاتحاد تحقيق أرباح فوائد قدرها 4,6 مليون فرنك سويسري (1,5 مليون فرنك سويسري في عام 2022).

 ويظل كل من الرصيد النقدي للاتحاد وما يعادله واستثمارات الاتحاد (الودائع القصيرة الأجل) مأموناً، لأنه يحتفظ بأصول عالية الجودة تهدف إلى الحفاظ على رأس المال.

*د ) مخاطر السيولة*

 مخاطر السيولة هي المخاطر المتعلقة بعدم قدرة الاتحاد على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها. ويتمثل نهج الاتحاد في إدارة السيولة في ضمان توفير سيولة كافية للوفاء بالتزاماته عند استحقاقها. ويعمل الاتحاد على ضمان كفاية النقد في اليد للوفاء بالنفقات التشغيلية المتوقعة من خلال تنبؤات التدفقات النقدية.

 والهدف الأساسي من وراء إدارة رأسمال الاتحاد هو ضمان وجود أموال نقدية كافية لدعم احتياجات الاتحاد من التمويل، بما في ذلك النفقات الرأسمالية لضمان الحفاظ على الوضع المالي السليم للاتحاد.

*ه‍ ) مخاطر العملة*

 يتلقى الاتحاد مساهمات الدول الأعضاء والمساهمات في الميزانية العادية بالفرنك السويسري ويتلقى المساهمات الخارجة عن الميزانية بالفرنك السويسري وكذلك بعملات أخرى غير الفرنك السويسري، معظمها بالدولار الأمريكي وباليورو. ولا يلجأ الاتحاد إلى عقود الصرف الآجل أو المقبلة أو المقايضة أو خيارات العملة الرامية إلى حماية مكاسب أو خسائر أسعار الصرف المحققة أو غير المحققة. ويطبق، بقدر الإمكان، تحوطاً طبيعياً من خلال إيداع العملات الأجنبية مباشرةً في الحسابات المصرفية الملائمة المفتوحة بالعملات ذاتها.

 وجدير بالملاحظة أن إدارة نظام التأمين الصحي ستكون بالفرنك السويسري، مما يخفض بشكل كبير التعرض لتقلبات أسعار الصرف. ولا يزال الاتحاد معرضاً لمكاسب أو خسائر سعر الصرف الناتجة عن دفع المساهمات إلى الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة بالدولار الأمريكي. ولكن بما أن اشتراكات الموظفين من الفئة الفنية محددة بالدولار الأمريكي واشتراكات موظفي فئة الخدمة العامة محددة بالفرنك السويسري إضافةً إلى أن عدد الموظفين موزع بالتساوي بين هاتين الفئتين فإن تقلبات أسعار الصرف ستميل إلى تعويض بعضها البعض.

 وتُدار المساهمات الخارجة عن الميزانية بعملة المساهمة المقدمة وتحول إلى الفرنك السويسري لأغراض تقديم البيانات. ويوضح الجدول أدناه المبالغ الرئيسية المحتفظ بها بالعملات الأجنبية لدى المصارف التي يتعامل معها الاتحاد باليورو وبالدولار الأمريكي.



*و ) مخاطر السوق*

 مخاطر السوق هي مخاطر التغييرات في أسعار السوق، مثل أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة التي تؤثر على دخل الاتحاد أو قيمة أدواته المالية. والهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة التعرض لمخاطر السوق والتحكم فيه ضمن معلمات مقبولة مع استمثال الإيرادات بالنسبة للمخاطر.

وفيما يلي ملخص بيانات بشأن استحقاق الأدوات المالية حتى 31 ديسمبر 2023:



##### الملاحظة 6 الاجتهادات والتقديرات المحاسبية

إن إعداد البيانات المالية بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (‎IPSAS) يقتضي من الإدارة إجراء تقديرات و/أو وضع افتراضات لها تأثير على مبالغ الأصول والخصوم المفصح عنها وعلى الإفصاح عن الخصوم والالتزامات المشروطة في تاريخ الميزانية العمومية، من جهة، وعلى مبلغي الإيرادات والمصروفات في الفترة المحاسبية، من جهة أخرى. ومع أن التقديرات تقوم على أساس الخبرة الماضية إلى جانب عوامل أخرى تعتبر معقولة في الظروف الراهنة، فإن النتائج قد تختلف عن النتائج المنظورة في هذه التقديرات.

والمجالات التي تنطوي على درجة عالية من التعقيد وتتطلب درجة عالية من الاجتهادأو تلك التي يترتب على افتراضاتها وتقديراتها آثار سلبية فيما يتعلق بإعداد البيانات المالية هي:

• استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة، لا سيما المتعلقة منها بخطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (ASHI) (انظر الملاحظة 18)؛

* تقييم مستوى انخفاض قيمة الأصول في مشروع المبنى الجديد (انظر الملاحظة 27)؛
* الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة والأصول غير المادية واحتمال انخفاض قيمتها (انظر الملاحظات 3.3 و4.3 و12-13 أدناه)؛

• انخفاض قيمة الذمم المدينة (انظر الملاحظة 9)؛

• الإيرادات المؤجلة من معالجة بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية (انظر الملاحظة 16)؛

• أحكام بشأن بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية والتقاضي بشأنها (انظر الملاحظة 19).

##### الملاحظة 7 الرصيد النقدي وما يعادله

يتضمن الجدول أدناه فرزاً للأرصدة النقدية وما يعادلها حتى 31 ديسمبر 2023 و2022.



ويصل مبلغ الرصيد النقدي المقيَّد وما يعادله في سنتي 2022 و2023 إلى 27,5 مليون فرنك سويسري و28,6 مليون فرنك سويسري، على التوالي. وتتعلق القيود المفروضة على الرصيد النقدي وما يعادله، بصفة رئيسية، بمؤسسة مباني المنظمات الدولية (FIPOI) والتبرعات المقدمة لإنشاء المبنى الجديد، وكذلك بالاستثمارات المتعلقة بصندوق المعاشات التقاعدية القديم للاتحاد.



##### الملاحظة 8 الاستثمارات

يُقاس الاستثمار في الودائع لأجل وغيرها من الأدوات المالية المتصلة بها بالتكلفة المستهلكة. ولا يحوز الاتحاد الدولي للاتصالات في حافظته الحالية استثمارات في سندات أو مشتقات لحقوق ملكية.

وتُعزى الزيادة في الاستثمارات إلى زيادة التبرعات المقدمة وتوفر أموال فائضة، الأمر الذي أسهم في تعزيز زيادة الأموال المتاحة للاستثمار.

وفيما يلي فرز للاستثمارات المحددة الأجل بحسب تاريخ الاستحقاق (الفترة المتبقية) وبحسب العملة:



##### الملاحظة 9 الذمم المدينة

تمثل الذممُ المدينةغير الجارية وغير التبادلية الذمم المدينة المستحقة على الأعضاء المتعهدين بسداد متأخراتهم بموجب اتفاقات سداد مجدولة خلال عدة فترات مالية.

وتمثل الذممُ المدينةالإيرادات غير المحصَّلة من المساهمات المقررة والمساهمات الطوعية والمنشورات وبطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية.

وفي عام 2023، شهدت الحسابات المدينة الجارية ثباتاً، بينما انخفضت الحسابات المدينة غير الجارية بقيمة 8,4 ملايين فرنك سويسري. ويعزى هذا الاتجاه الإيجابي، أساساً، إلى تحسُّن عملية التحصيل بعد تنفيذ القرار 152 (المراجَع في بوسان، 2014) بنجاح.

ويمكن الاطلاع في وثيقة المجلس [C24/INF/4](https://www.itu.int/md/S24-CL-INF-0004/en) على حالة المتأخرات في الميزانية العادية للاتحاد حتى 31 ديسمبر 2023.



##### الملاحظة 10 الذمم المدينة الأخرى

الفئة الرئيسية المندرجة ضمن الذمم المدينة الأخرى هي سلف الموظفين. وتقدَّم هذه السلف للموظفين وفقاً للنظام الأساسي لموظفي الاتحاد.

وتشمل الضرائب المستقطَعة الضرائب القابلة للاسترداد من الإدارة الاتحادية السويسرية للمساهمات الضريبية وكذلك الضرائب المفروضة على الدخل التي يتعين استردادها من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.



##### الملاحظة 11 الممتلكات والمنشآت والمعدات

تتألف مباني الاتحاد مما يلي:

- مبنى البرج، شارع فارامبيه، جنيف؛

- مبنى فارامبيه، شارع فارامبيه، جنيف. واستُهلك هذا المبنى بالكامل اعتباراً من 31 ديسمبر 2022 ترقباً لبدء مشروع المبنى الجديد. وحالياً لا يزال هذا المبنى قيد الاستخدام؛

- الملحق C والكافتيريا، شارع فارامبيه، جنيف؛

- مبنى مونبريان، شارع فارامبيه، جنيف.

‏ولا يملك الاتحاد الأراضي التي تقع عليها ممتلكاته؛ وبدلاً من ذلك، منحته الحكومة حقوق الانتفاع بهذه الأراضي دون أي تكلفة، وتحتفظ هي بحق ملكية الأراضي. ونظراً لأن الاتحاد لا يملك سلطة التصرف تجارياً في هذه الحقوق، فإن قيمة الأراضي غير مدرجة في البيانات المالية.

‏وعدم القدرة على بيع الأراضي أو استثمارها تجارياً بحرية يعني تعذر تحديد قيمة عادلة موثوقة، أو تقييم أي فرق بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية بعد أن يُخصم منها الاستهلاك المتراكم. ونتيجة لذلك، يكشف عن هذه القيود القانونية والعملية لضمان الشفافية إزاء متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ‎(IPSAS) ‏فيما يتعلق بإدراج الممتلكات والمنشآت والمعدات وتقييمها.‎

وحتى 31 ديسمبر 2023، لم تُرهن أي ممتلكات أو معدات كضمانة لدين. ويحتفظ الاتحاد بجدول شامل للممتلكات والمنشآت والمعدات. ويتضمن هذا الجدول الأصول التي وصلت إلى الإهلاك الكامل ولكنها لا تزال قيد الاستخدام النشط ضمن المنظمة. وفيما يلي المبلغ الدفتري الإجمالي للممتلكات والمنشآت والمعدات المستهلكة بالكامل والتي كانت لا تزال قيد الاستخدام حتى 31 ديسمبر 2023 (ترد هذه المبالغ أيضاً في الجدولين التاليين المتعلقين بهذه الملاحظة):



**2023**



**2022**



##### الملاحظة 12 الأصول غير المادية

تتألف الأصول غير المادية التي يحتفظ بها الاتحاد من تراخيص وبرمجيات تكنولوجيا المعلومات التي يتم تطويرها داخلياً والحصول عليها خارجياً.



ووفقاً للبند 121 (ج) من المعيار IPSAS 31، يُكشف عن فرادى الأصول غير المادية التي تعتبر جوهرية في البيانات المالية للكيان. وفي 31 ديسمبر 2023، أدى تقييمنا إلى تحديد 9 مشاريع ضمن فئة الأصول غير المادية التي تبلغ مدة حياتها الاقتصادية زهاء خمس سنين وتبلغ قيمتها 2,4 مليون فرنك سويسري. وتشمل هذه المشاريع تطوير إدارة الخدمات الفضائية وتطوير برمجيات تطبيقات ومنتجات الأنظمة (SAP) ووحدات التوظيف النمطية.

##### الملاحظة 13 الأصول قيد الإنشاء

تقرر الكشف بصورة منفصلة عن الأصول قيد الإنشاء فيما يتعلق بمشروع المبنى الجديد، ومن ثم السماح بمتابعة شفافة للمشروع خلال مرحلة الإنشاء. ويرد في الملاحظة 27 مزيد من المعلومات بشأن مشروع المبنى الجديد.



##### الملاحظة 14 الذمم الدائنة

تتعلق الحسابات الدائنة بالفواتير غير المدفوعة وحسابات الموظفين وفواتير IOV (قسائم الدفع الداخلية) رهن السداد مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وقد وردت السِلَف المقدمة من العملاء لقاء معالجة بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية وكذلك لقاء المشتريات المقبلة من المنشورات أو سداد فواتير. وسوف تعاد هذه المبالغ إلى أصحابها أو تستخدم لسداد فواتير مقبلة لمعالجة بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية والمنشورات. والسِلَف المقدمة للمؤتمرات هي مدفوعات لحسابات الاتحاد من قبل البلدان المضيفة لتنظيم أحداث مثل المؤتمرات العالمية. وبعد اختتام الحدث، يعاد الرصيد المتبقي إلى البلدان المضيفة طبقاً للاتفاقات الموقعة.



##### الملاحظة 15 المساهمات الواردة سلفاً والإيرادات المؤجلة

يتعلق مبلغ المساهمات الواردة سلفاً بالمدفوعات الواردة من الدول الأعضاء في عام 2023 عن مساهماتها المقررة لعام 2024.



وعلى النحو الوارد وصفه في الملاحظة 2، أعيد تقديم معلومات 2022 الواردة في الجدول أدناه لتوفير مزيد من المعلومات النوعية ولفرز مكونات الإيرادات المؤجلة.

وحتى 31 ديسمبر 2023، كان الجزء الجاري من الإيرادات المؤجلة يتعلق كلياً ببطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية المتعلقة بالطلبات المعالجة والمفوترة خلال العام والتي لم يكن نشرها النهائي في النشرة الإعلامية الدولية للترددات لمكتب الاتصالات الراديوية (BR IFIC) قد تم بحلول نهاية العام. وتتعلق الإيرادات المؤجلة غير الجارية بالجزء الطويل الأجل من مشروع جار لتطوير التحول الرقمي‎.

وقد أدرجت في عام ‎2023 ‏جميع الإيرادات المؤجلة المتعلقة برعاية المبنى الجديد والمستحقة حتى ‎31 ‏ديسمبر ‎2022.



##### الملاحظة 16 القروض والديون المالية الأخرى



‏لدى الاتحاد حالياً أربعة قروض بدون فوائد مع مؤسسة ‎مباني المنظمات الدولية (‎FIPOI). ‏وفي ‎31 ‏ديسمبر ‎2023‏، ترد ثلاثة من هذه القروض في البيانات المالية بالقيمة العادلة.

‏وحتى ‎31 ‏ديسمبر ‎2023‏، بلغ مجموع المبالغ المستحقة ‎55,2 ‏مليون فرنك سويسري وبلغ صافي القيمة الحالية ‎53,0 ‏مليون فرنك سويسري.

‏وتبلغ قيمة القروض الثلاثة الأولى المتعلقة بالمباني القائمة ‎33,7 ‏مليون فرنك سويسري؛ ويبلغ صافي القيمة الحالية ‎31,5 ‏مليون فرنك سويسري.

‏وفي عام ‎2017‏، مُنح قرض جديد بدون فوائد بقيمة ‎150 ‏مليون فرنك سويسري من أجل مشروع المبنى الجديد للاتحاد. وفي ‎31 ‏ديسمبر ‎2023، بلغ مبلغ القرض الذي سحبه الاتحاد من هذا القرض الرابع ‎21,5 ‏مليون فرنك سويسري.

‏ولن يبدأ سداد القرض الممنوح من أجل المبنى الجديد للاتحاد إلا بعد النجاح في تسليم المبنى الجديد.

##### الملاحظة 17 استحقاقات الموظفين

تشير عبارة استحقاقات الموظفين إلى كل أشكال المكافآت التي يقدمها الاتحاد مقابل الخدمات التي يقدمها موظفوه. وهي تدرج في الحسابات حالما تستحق للموظفين.



## 1.17 التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة

1.1.17 التقييم الإكتواري للتعويضات المستحقة بعد انتهاء الخدمة بموجب خطة التأمين الصحي ASHI

يتحدد مبلغ الالتزامات المتصلة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (ASHI) على أساس دراسة إكتوارية سنوية يقوم بها مكتب استشاري مستقل. وكان آخر تقييم في يناير 2024 قد حدد بمقدار 375,3 مليون فرنك سويسري التزامات الاتحاد في إطار استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة المستحقة للموظفين المستوفين للشروط المطلوبة في 31 ديسمبر 2023 (مقابل مبلغ 344,1 مليون فرنك سويسري في نهاية 2022). وأجريت الدراسة الإكتوارية على أساس البيانات المقدمة من الاتحاد (تكلفة المطالبات/المساهمات المدفوعة/مجموعة المستفيدين المؤهلين).

2.1.17 التقييم الإكتواري - الافتراضات والأساليب

يتحقق الاتحاد، في إطار تقييم الالتزامات المتصلة بخطة التأمين الصحي ASHI في 31 ديسمبر 2023 وبالمساهمة في الفترة المالية 2023، من صحة الافتراضات والأساليب التي يستخدمها المكتب الإكتواري. وفيما يلي الافتراضات والأساليب المستخدمة في التقييم الذي يشمل الفترة المالية 2023.

|  |  |
| --- | --- |
| معدل الخصم | %1,90 لعام 2023 و%2,50 لعام 2022.تحددت معدلات الخصم المستخدمة في هذا التقييم أولاً بشكل منفصل لكل من العملات الرئيسية بما في ذلك الفرنك السويسري والدولار الأمريكي واليورو باستخدام منحنى عائد سندات الشركات AA لمكتب Aon لغاية 31 ديسمبر 2023. ثم تحدَّد معدل الخصم النهائي بحساب متوسط معدلات الخصم المقوَّمة بمختلف العملات، مرجحاً بدفعات الاستحقاقات المدفوعة بكل عملة إلى الموظفين غير النشطين حالياً. |
| ارتفاع التكاليف الطبية | %2,60 لعام 2023 و%2,80 في عام 2022. |
| زيادة المرتبات | زيادة بنسبة %3,10 لعام 2023 و3,00% لعام 2022 في جدول المرتبات الثابتة للصندوق UNJSPF. |
| زيادة معاشات التقاعد | %2,60 لعام 2023 و2,50% لعام 2022. |
| متوسط التكلفة السنوية المقدر لطلبات استرداد النفقات الطبية في 2023 والاختلاف في النفقات الطبية بحكم السن | يستند التقرير الإكتواري لعام 2023 إلى متوسط تكلفة طلبات استرداد النفقات مقدراً بالفرنك السويسري، في نهاية الفترة المالية 2023، بحسب الفئات العمرية 50 و55 و60 و65 و70 و75 و80 و85 و90 عاماً، بمبلغ 3 226 و4 038 و5 063 و6 357 و7 995 و10 074 و12 715 و14 736 و16 953 فرنكاً سويسرياً. |
| مصاريف إدارية | تم تقدير متوسط التكلفة الإدارية السنوية لكل فرد بنحو 164 فرنكاً سويسرياً.  |
| معدل الوفيات | يستند معدل الوفيات إلى أحدث جداول الأمم المتحدة لمعدل الوفيات المصنفة حسب نوع الجنس (يناير 2023) مع عدم تطبيق تحسن في أمد الحياة فيما يتعلق بالموظفين النشطين والمتقاعدين بسبب العجز، ومع تطبيق تحسن عبر الأجيال في أمد الحياة حتى 2043، واعتبار 2017 السنة الأساس، فيما يتعلق بالمتقاعدين من الخدمة والأرامل. |
| تقدير قيمة الأصول | لم يكن للاتحاد أي أصول في إطار صناديق الضمان في 31 ديسمبر 2023. |
| معدل الإعاقة | يتفاوت بحسب العمر ونوع الجنس والفئة الفنية وفئة الخدمة العامة ويزداد مع العمر. ويستند المعدل إلى جدول الأمم المتحدة للإعاقة الصادر في يناير 2024. |
| تعاقب الموظفين | يتفاوت معدل مغادرة الموظفين للمنظمات التي شملها التقييم بحسب العمر من 25 إلى 55 سنة ومن 18,3% إلى 5,0%، على التوالي. |
| معدل الإحالة إلى التقاعد | تحدَّد معدلات التقاعد فيما يخص جميع الموظفين بما يساوي المعدلات الواردة في رسالة فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة في يناير 2024. وتتفاوت المعدلات بحسب العمر والنوع الاجتماعي وسنوات الخدمة وفئة الوظيفة. |
| المشاركة | يختار %97,5 ممن هم على أبواب التقاعد تغطية الخطة ASHI. |
| تغطية الأزواج | %75 و%25 من المتقاعدين من الرجال والنساء سيختار أزواجهم تغطية الخطة ASHI. ويفترض أن عمر الرجال يزيد بمقدار خمس سنوات عن عمر زوجاتهم. |
| الأسلوب الإكتواري | أسلوب رصيد الوحدات المتوقعة مع توزيع تناسبي لمدة الخدمة. وتبدأ فترة المنح في سن 45 لكي تؤخذ في الحسبان ضرورة أن يبلغ عمر الموظف ما لا يقل عن 55 سنة ويكون قد استوفى 10 سنوات من الخدمة ليكون مؤهلاً للخطة. |
| نهج صافي الأصول | تُقيد جميع المكاسب/الخسائر بالكامل خلال السنة التي تنشأ فيها مباشرة، ولكن خارج الفائض أو العجز، من خلال بيان التغيرات في صافي الأصول. |

ويحق للموظفين الذين يغادرون الخدمة في سن 55 سنة أو أكثر، ولأزواجهم وأطفالهم المعالين وأراملهم، الحصول على التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة إذا كانوا قد استفوا ما لا يقل عن عشر سنوات من الخدمة في منظمة الأمم المتحدة أو في وكالة متخصصة وإذا كانت تشملهم خطة التأمين الصحي UNSMIS أثناء السنوات الخمس التي تسبق مباشرةً انتهاء مدة خدمتهم. وتنطبق نفس الاستحقاقات على الموظفين المستفيدين من معاش عجز من الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. ويموَّل هذا النظام بمساهمات يشارك فيها الاتحاد بمعدل 2/3 والمستفيدون من التأمين بمعدل 1/3.

ويحتوي الجدول التالي على معلومات وتحليلات إضافية بشأن خصوم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، الناشئة عن علاوات الموظفين وفقاً للدراسة الإكتوارية التي أجريت بغية التوصل إلى المبالغ ذات الصلة في 31 ديسمبر 2023.



العنصر الرئيسي الذي أثر على تقييم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (ASHI) هو معدل الخصم المستخدم لحساب القيمة الحالية للمطالبات في المستقبل. وفي 2023، انخفض معدل الخصم من 2,5% (2022) إلى 1,9% (2023)، على عكس الاتجاه السابق الملاحظ في عام 2022 حيث زاد معدل الخصم من 0,5% (2021) إلى 2,5% (2022). وأدت هذه الاتجاهات إلى خسارة إكتوارية بلغت 24,7 مليون فرنك سويسري في عام 2023 مقابل مكسب إكتواري بلغ 133,6 مليون فرنك سويسري في 2022.

أما العنصر الثاني الذي كان له تأثير كبير على التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (ASHI)، فهو المكاسب المحققة البالغة 4,6 مليون فرنك سويسري، المقابلة لتغيرات بيانات التعداد بعد 31 ديسمبر 2021 نتيجة لعدة عوامل منها زيادة عدد وفيات الأعضاء غير النشطين عما كان متوقعاً (أو زيادة عدد المغادرين لأسباب أخرى)، وانخفاض مستوى زيادة المرتبات عما كان متوقعاً، وانخفاض عدد المطالبات المدفوعة عما كان متوقعاً.

وبلغت المساهمات التي دفعتها المنظمة مقابل التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة ما مجموعه 7 ملايين فرنك سويسري في 2023 (8,4 مليون فرنك سويسري في 2022). ويتوقع رب العمل أن تصل المساهمة لعام 2024 إلى حوالي 8,8 مليون فرنك سويسري.

ومنذ يناير 2020، انضم الاتحاد إلى جمعية التأمين التعاوني لموظفي الأمم المتحدة ضد المرض والحوادث (UNSMIS). ‏وهو صندوق للتأمين الطبي لموظفي الأمم المتحدة أنشئ في عام ‎1947 ‏ومقره جنيف. والغرض من الجمعية UNSMIS هو تسديد النفقات الطبية لأعضائها، والتي يمكن أن تشمل التكاليف المترتبة على المرض والحوادث والأمومة. وتخدم الجمعية موظفي الأمم المتحدة النشطين والمتقاعدين على السواء، فضلاً عن أسرهم.

وتعتمد جمعية UNSMIS في عملها على مساهمات المشاركين فيها من منظمات وموظفين، لضمان حصول أعضائها على تعويض لتكاليف الرعاية الطبية بموجب قواعد الجمعية ولوائحها التنظيمية. وبالإضافة إلى معالجة المطالبات، تتولى الجمعية مسؤولية الحفاظ على الاتفاقات مع مقدمي الخدمات الصحية وضمان الاستقرار المالي لخطة التأمين.

‏وقد أنشئ الاحتياطي الإكتواري المخصص للمخاطر طويلة الأجل عام ‎1995 ‏لتغطية الزيادة المستمرة في تكاليف الرعاية الصحية والزيادة التدريجية في متوسط عمر الأعضاء. وينبغي أن تمكّن إيرادات الاستثمار المتأتية من هذا الاحتياطي المخصص للمخاطر طويلة الأجل من الحد من ارتفاع الأقساط واستيعاب أي تكاليف غير متوقعة. واقترحت الدراسة التي قامت بها شركة ‎EY ‏تحديد المبلغ الإجمالي لهذا الاحتياطي بمبلغ ‎87,4 ‏مليون دولار أمريكي (‎31 ‏ديسمبر ‎2022). ‏وفي ‎31 ‏ديسمبر ‎2022‏، كان هذا الاحتياطي ممولاً بالكامل.‎

ويمثل الانضمام إلى خطة التأمين الطبي UNSMIS هذه مزايا للموظفين، نظراً لتخفيض معدل المساهمة وإزالة المبلغ المقتطع، وكذلك مزايا للاتحاد على المدى الطويل نظراً لحجم الخطة. وتضم هذه الخطة العديد من المنظمات والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة التي تتخذ من جنيف مقراً لها. وتشمل خطة التأمين الصحي هذه موظفي مكتب الأمم المتحدة في جنيف وموظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وموظفي المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

ولكي يلتحق الاتحاد بخطة التأمين الطبي UNSMIS في يناير 2020، كان عليه المساهمة في الصندوق الاحتياطي لهذه الخطة لأغراض التسوية. وقد اتُّفق على مقدار المساهمة بمبلغ 19,5 مليون دولار أمريكي (19,5 مليون فرنك سويسري)، دُفعت من صندوق ضمان خطة التأمين الطبي الجماعي (CMIP) في أوائل 2020. وبالإضافة إلى ذلك، ستُدفع سنوياً، اعتباراً من 2020، مساهمة استثنائية لمدة 13 عاماً. وتهدف هذه المساهمة الإضافية إلى تسوية أثر انضمام الاتحاد إلى هذه الخطة الطبية بناءً على عمر الموظفين والمتقاعدين والعوامل الديموغرافية وعوامل أخرى متفق عليها. وتمثل هذه المساهمة الإضافية مبلغاً إجمالياً قدره 22,5 مليون دولار أمريكي مقسماً لسداده سنوياً على مدى 13 عاماً.

وتستند خطة UNSMIS، التي التحق بها الاتحاد عام 2020، إلى مساهمة على أساس المرتب بنسبة 3,41%. وتتولى لجنة UNSMIS، التي يشغل فيها الاتحاد مقعداً بصفته عضواً جديداً، إدارة متابعة احتواء التكاليف. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في الوثيقة [C24/46](https://www.itu.int/md/S24-CL-C-0046/en) التي تتضمن التقرير السنوي بشأن التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (ASHI).

3.1.17 معلومات الحساسية لخطة الرعاية الصحية

ترد أدناه حساسية الالتزام تجاه الاستحقاقات المحددة (DOB) في 31 ديسمبر 2023 وتكلفة الخدمة وتكلفة الفائدة للسنة المالية 2023 المتعلقة بالتغيرات في اتجاه الرعاية الصحية المفترض:



وقد تحددت أسعار الخصم المستخدمة لهذا التقييم باستخدام منحنيات عائد سندات شركات AA لمكتب Aon في 31 ديسمبر 2023. ولو استُخدم بدلاً من ذلك منحنى سندات الحكومة السويسرية لمكتب Aon في 31 ديسمبر 2023، لكان معدل الخصم الناتج 0,50%. ومن شأن تخفيض معدل الخصم بمقدار 140 نقطة أساس (bps) أن يزيد من الالتزام تجاه الاستحقاقات المحددة بنسبة +%33، أي حوالي 124 مليون فرنك سويسري.

## 2.17 منحة الإعادة إلى الوطن

1.2.17 تعريف

يستحق، من حيث المبدأ، منحة إعادة إلى الوطن الموظفون الذين قضوا ما لا يقل عن 5 سنوات متواصلة في الخدمة والذين يكون الاتحاد ملزماً بإعادتهم إلى الوطن. وتشمل التكاليف الإجازات السنوية المتراكمة، وسفر الإعادة إلى الوطن، وشحن الأمتعة عند الإعادة إلى الوطن. وتحدد الأمينة العامة بالتفصيل الشروط والتعاريف المتعلقة بالحق في هذه المنحة والوثائق المطلوبة للبرهان على تغيير مكان الإقامة.

وقد أُخذت في الاعتبار مدة الخدمة والمرتب الإجمالي بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية (بما في ذلك علاوات اللغة وبدل الاغتراب عند الاقتضاء لموظفي فئة الخدمات العامة) في حساب المبلغ الإجمالي للالتزامات في 31 ديسمبر 2023. والافتراضات الاقتصادية المستخدمة هي معدل خصم بمقدار 1,9% (مقابل 2,5% عام 2022) ومعدل زيادة في المرتبات بنسبة 3,1% (مقابل 3,0% عام 2022). وفي تقييم عام 2023، تمت مواءمة افتراضات الدراسة الإكتوارية بشأن منحة الإعادة إلى الوطن مع افتراضات ASHI.

2.2.17 دفع منحة الإعادة إلى الوطن

يخضع دفع منحة الإعادة إلى الوطن للشروط والتعاريف المذكورة في النظام الإداري والنظام الأساسي للموظفين. وفي ديسمبر 2023، بلغت خصوم استحقاقات الموظفين المتعلقة بالإعادة إلى الوطن 12,0 مليون فرنك سويسري مقابل 12,4 مليون فرنك سويسري عام 2022. ويتم تمويل هذا الاحتياطي بواسطة خصم قدره واحد في المائة (1%) من أجور الموظفين عدا أولئك الذين يعملون لخدمة المؤتمرات والخدمات الأخرى القصيرة الأجل.

والخصوم المثبَّتة بشأن هذه الاستحقاقات الأخرى طويلة الأجل هي القيمة الحالية لالتزامات الاستحقاقات المعرَّفة في تاريخ الإبلاغ. ويحسب خبير إكتواري مستقل الخصوم باستخدام أسلوب رصيد الوحدات المتوقعة. ويرد في بيان الأداء المالي حساب تكلفة الفائدة وتكاليف الخدمة الجارية والمكاسب أو الخسائر الإكتوارية الناشئة عن التغيرات في الافتراضات الإكتوارية أو تعديلات الخبرة.

ويجري كل سنة تقييم إكتواري بحسب معايير IPSAS يقوم به مكتب استشاري مستقل.

## 3.17 استحقاقات الموظفين بموجب خطة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

الاتحاد الدولي للاتصالات منظمة عضو في صندوق الأمم المتحدة المشترك للمعاشات التقاعدية ("الصندوق")، الذي أنشأته الجمعية العامة للأمم المتحدة لتوفير استحقاقات التقاعد والوفاة والعجز وما يتصل بها للموظفين. والصندوق هو خطة استحقاقات محددة ممولة متعددة أرباب العمل. وكما هو محدد في المادة 3 (ب) من النظام الأساسي للصندوق، تكون العضوية في الصندوق مفتوحة أمام الوكالات المتخصصة وأي منظمة دولية أو حكومية دولية أخرى تشارك في النظام الموحد للمرتبات والبدلات وغيرها من شروط الخدمة في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة.

ويعرّض الصندوق المنظمات المشاركة لمخاطر إكتوارية مرتبطة بالموظفين الحاليين والسابقين في المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق، ونتيجةً لذلك لا يوجد أساس متسق وموثوق لتخصيص الالتزامات وأصول الخطة، وتكاليف فرادى المنظمات المشاركة في الصندوق. ومن ثم فإن الاتحاد والصندوق، على غرار المنظمات الأخرى المشاركة في الصندوق، ليسا في وضع يمكنهما من تحديد حصة الاتحاد التناسبية في الالتزام بالاستحقاقات المحددة، وبأصول الخطة والتكاليف المرتبطة بالخطة بقدر كاف من الموثوقية للأغراض المحاسبية. ولذا فإن الاتحاد يتعامل مع هذه الخطة كما لو كانت خطة مساهمات محددة تماشياً مع متطلبات المعيار IPSAS 39: استحقاقات الموظفين. وتُدرج مساهمات الاتحاد في الصندوق خلال الفترة المالية كنفقات في بيان الأداء المالي.

وينص النظام الأساسي للصندوق على أن يقوم مجلس الصندوق بإجراء تقييم إكتواري للصندوق مرة على الأقل كل ثلاث سنوات من قبل مكتب الخبير الإكتواري الاستشاري. وقد جرت العادة في مجلس الصندوق على إجراء تقييم إكتواري كل سنتين. والغرض الرئيسي من التقييم الإكتواري هو تحديد ما إذا كانت الأصول الحالية والمستقبلية المقدرة للصندوق ستكفي للوفاء بالتزاماته.

ويتألف الالتزام المالي للاتحاد إزاء الصندوق من حصته الإجبارية، بالمعدل الذي تحدده الجمعية العامة للأمم المتحدة (حالياً بنسبة 7,9% للمشاركين و15,8% للمنظمات الأعضاء) بالإضافة إلى ذلك الجزء من أي مدفوعات مطلوبة بغرض تغطية أي عجز إكتواري وفقاً للمادة 26 من النظام الأساسي لصندوق المعاشات التقاعدية. ولا تدفع هذه المبالغ لتغطية أي عجز ما لم تقرر الجمعية العامة للأمم المتحدة العمل بأحكام المادة 26، عندما يتحدد أن دفع هذه المبالغ ضروري انطلاقاً من تقييم الحالة الإكتوارية للصندوق وقت التقييم. ويتعين على كل منظمة عضو أن تسهم في تغطية هذا العجز بمبلغ متناسب مع مجموع المساهمات التي تدفعها كل منها خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ التقييم.

واستُكمل أحدث تقييم إكتواري للصندوق في 31 ديسمبر 2021، ويجري حالياً التقييم حتى 31 ديسمبر 2023. وقد استخدم الصندوق ترحيل بيانات المشاركة في 31 ديسمبر 2021 إلى 31 ديسمبر 2022 من أجل بياناته المالية لعام 2022.

ونتج عن التقييم الإكتواري في 31 ديسمبر 2021 نسبة ممولة من الأصول الإكتوارية إلى الخصوم الإكتوارية بلغت 117,0%. وكانت النسبة الممولة 158,2%عندما لم يؤخذ في الحسبان النظام الحالي لتسويات المعاش التقاعدي.

وبعد تقييم الكفاية الإكتوارية للصندوق، خلص مكتب الخبير الإكتواري الاستشاري إلى انتفاء تطلُّب سداد أي مدفوعات لتغطية العجز بموجب المادة 26 من النظام الأساسي للصندوق، حتى 31 ديسمبر 2021، لأن القيمة الإكتوارية للأصول تجاوزت القيمة الإكتوارية لجميع الالتزامات المتراكمة المطلوبة بموجب الخطة. وبالإضافة إلى ذلك، تجاوزت القيمة السوقية للأصول أيضاً القيمة الإكتوارية لجميع الالتزامات المتراكمة حتى تاريخ التقييم. وفي وقت كتابة هذا التقرير، لم تُعمِل الجمعية العامة أحكام المادة 26.

وفي حال إعمال المادة 26 بسبب عجز إكتواري، سواء أثناء التشغيل الجاري للصندوق أو بسبب انتهاء تشغيله، ستستند مدفوعات تغطية العجز المطلوبة من كل منظمة عضو إلى نسبة مساهمات المنظمة العضو إلى مجموع المساهمات المدفوعة إلى الصندوق خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ التقييم. وبلغ مجموع المساهمات المدفوعة إلى الصندوق خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ التقييم (2020 و2021 و2022) مبلغ 8 937,68 مليون دولار أمريكي، ساهم الاتحاد فيها بنسبة 0,98%.

وفي 2023، بلغت المساهمات المدفوعة إلى الصندوق 27,2 مليون فرنك سويسري (27,7 مليون فرنك سويسري في 2022) (30,25 مليون دولار أمريكي في 2023 و29,04 مليون دولار أمريكي في 2022). وتبلغ المساهمات المتوقعة المستحقة في 2024 حوالي 26,7 مليون فرنك سويسري (30,8 مليون دولار أمريكي).

ويجوز إنهاء العضوية في الصندوق بموجب قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة بناءً على توصية إيجابية من مجلس صندوق المعاشات التقاعدية. وتُدفع حصة تناسبية من إجمالي أصول الصندوق في تاريخ الإنهاء للمنظمة العضو السابقة لفائدة موظفيها حصراً الذين كانوا مشاركين في الصندوق في ذلك التاريخ، وفقاً لترتيب متفق عليه بين المنظمة والصندوق. ويحدد المبلغ من جانب الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة استناداً إلى تقييم إكتواري لأصول وخصوم الصندوق في تاريخ الإنهاء؛ ولا يُدرج في المبلغ أي جزء من الأصول التي تتجاوز الخصوم.

ويقوم مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بمراجعة سنوية لحسابات هذا الصندوق ويقدم تقاريره إلى مجلس صندوق المعاشات والجمعية العامة للأمم المتحدة عن مراجعة الحسابات هذه كل عام. وينشر الصندوق تقارير فصلية عن استثماراته، ويمكن الاطلاع على هذه التقارير بزيارة موقع الصندوق في العنوان [www.unjspf.org](file:///%5C%5Cblue%5Cdfs%5Cpool%5CARA%5CgDoc%5C2024%5CType%5Cwww.unjspf.org).

موجز المساهمات في الصندوق في الفترة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر 2023



الالتزامات فيما يتعلق بالاستحقاقات الأخرى للموظفين

قبل إنشاء الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة وانضمام الاتحاد إليه، كان الاتحاد قد أنشأ صندوقين لتقديم استحقاقات في حالة التقاعد أو الوفاة أو العجز وكذلك التأمين الصحي لموظفيه. وكان الصندوقان اللذان أنشأهما الاتحاد يعملان في شكل صندوق مغلق منذ انضمام الاتحاد إلى الصندوقين المذكورين أعلاه. والالتزامات مدرجة في بند الخصوم في الأجل الطويل. وقد أبرمت اتفاقيتان بين الاتحاد وهذين الصندوقين حرصاً على ضمان تمويلهما.

وفي عام 2022، لم يستصوب الاتحاد جدوى التماس دراسة إكتوارية جديدة لصندوق تأمينات الموظفين. وفي 31 ديسمبر 2023، بقي الاحتياطي من أجل الالتزامات الناجمة عن المعاشات التقاعدية الراهنة لقدامى الموظفين المشاركين في صندوق التأمينات المقيدة في عام 2010 بمقدار 54 000 فرنك سويسري دون تغيير.

##### الملاحظة 18 الحسابات الاحتياطية

تشمل الحسابات الاحتياطية إزاء المخاطر والنفقات الحساب الاحتياطي للنزاعات القضائي الذي يمثل تقييم الإدارة، حتى تاريخ الإقفال، للالتزامات المستقبلية المرتبطة بأحداث سابقة تتعلق بمنازعات مختلفة يكون الاتحاد طرفاً فيها، فضلاً عن متوسط تكلفة النفقات الإدارية لكل حالة تقدم إلى المحكمة. وهناك حالة من عدم اليقين لدى الاتحاد فيما يتعلق بالقيمة النهائية وتوقيت التدفقات الخارجية لهذه النزاعات.

ويشكل الحساب الاحتياطي الخاص ببطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية (SNF) المبلغ المقابل للنشر المجاني غير المطالب به الذي يحق للإدارات طلبه كل سنة. وسيُستخدم هذا الاحتياطي كلياً خلال الفترة المالية 2024.



##### الملاحظة 19 الديون الأخرى



##### الملاحظة 20 الأموال الخارجة عن الميزانية

‏تتعلق الأموال الخارجية المخصصة باتفاقات ملزِمة موقَّعة، والأموال الخارجية قيد التخصيص هي أموال يجري تخصيصها، وأما الأموال الخارجية المزمع استلامها، فتتعلق باتفاقات موقعة في السنة المالية الجارية ومفوترة ولكن لم تُستلَم بعد.‎

‏وعلى النحو الوارد وصفه في الملاحظة ‎2‏، أعيد تقديم معلومات عام ‎2022 ‏الواردة في الجدول أدناه لتوفير مزيد من المعلومات النوعية ولفصل الأموال الخارجية الجارية وغير الجارية في نهاية العام. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن الجدول الأموال الخارجية المزمع استلامها والمتعلقة باتفاقات موقعة ومفوترة خلال السنة المحددة لكل منها، والتي يتوقع تحصيلها في الفترة التالية‎.



##### الملاحظة 21 الإيرادات

المساهمات المقررة

أقر المجلس، في القرار 1405 الذي اعتمده في دورته لعام 2021، ميزانية الاتحاد للفترة 2023-2022.

وتتماشى إيرادات عام 2023 المتأتية من الدول الأعضاء مع الخطة المالية التي عُرضت في مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018. وتقوم المساهمات المقررة من الدول الأعضاء على أساس 343 وحدة.

ثُبِّتت مساهمات من أجل:

• المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية (WRC) وجمعية الاتصالات الراديوية (RA) في دبي، الإمارات العربية المتحدة. وغطت حكومة الإمارات تكاليف النقل والإقامة لجميع موظفي الاتحاد الذين سافروا إلى هناك. ووفرت حكومة الإمارات أيضاً بشكل مباشر اللوجستيات والأمن لجميع المشاركين.

• الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات (GSR) التي عقدت في شرم الشيخ، مصر. وفقاً لاتفاق البلد المضيف، مولت الحكومة المصرية تكاليف النقل والإقامة لجميع موظفي الاتحاد الذين سافروا إلى هناك، ووفرت بشكل مباشر اللوجستيات والأمن لجميع المشاركين.

ويعرض الجدول التالي المساهمات المقررة المسجَّلة في الحساب أثناء الفترة المالية 2023 و2022.



المساهمات الخارجة عن الميزانية

تعد المساهمات الطوعية ومشاريع الصناديق الاستئمانية (FIT) مصادر تمويل من جهات خارجية لمساندة الاتحاد في تنفيذ مشاريع التنمية لمصلحة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً التي حددتها الأمم المتحدة، ولكن أيضاً لاستكمال ميزانية الاتحاد المخصصة للأنشطة العادية. وقد بلغ مجموع المساهمات الطوعية والصناديق الاستئمانية 19,0 مليون فرنك سويسري في 2023 (18 مليون فرنك سويسري في 2022).



إيرادات التشغيل الأخرى

في عام 2023، بلغت الإيرادات المتأتية من مبيعات المنشورات 16,7 مليون فرنك سويسري، ما يمثل زيادة بمبلغ 1,2 مليون فرنك سويسري على الإيرادات المتوقعة البالغة 15,5 مليون فرنك سويسري وعلى مبيعات السنة السابقة بواقع 2,1 مليون فرنك سويسري. وتعزى هذه الزيادة أساساً إلى زيادة بنسبة 10% في أسعار كل من القائمة V (الصادرة في أبريل 2023) والقائمة IV (الصادرة في نوفمبر 2023).

وتعزى الزيادة في الإيرادات الأخرى أساساً إلى الإيرادات الإضافية الخاصة بمشروع المبنى الجديد.



الإيرادات / (التكاليف) المالية

على النحو الوارد وصفه في الملاحظة ‎2‏، أعيد تقديم معلومات عام ‎2022 ‏الواردة في الجدول أدناه لإدراج التغير الإيجابي في صافي القيمة الحالة للقرض بمبلغ 6,2 مليون فرنك سويسري (تغير سلبي بمبلغ 4,1 مليون فرنك سويسري في 2023) بسبب انخفاض سعر سندات الاتحاد السويسري لمدة 30 عاماً على النحو الوارد وصفه في الملاحظة 2.3.

‏إضافةً إلى ذلك، وبهدف توفير مزيد من المعلومات النوعية، أعيد عرض مكاسب وخسائر ‏صرف العملات الأجنبية في عام ‎2022 لإظهار الآثار على الاستثمارات والعمليات بشكل منفصل.‎

‏وارتفع سعر الفائدة على الودائع قصيرة الأجل بالدولار الأمريكي في عام ‎2023، ‏فسمح ذلك بوصول إيرادات الاستثمار إلى ‎4,6 ‏مليون فرنك سويسري، وهو ما يفسر الزيادة مقارنة بعام ‎2022 (1,5 ‏مليون فرنك سويسري). ويُحتفظ بالاستثمارات بالدولار الأمريكي، ونتيجة لذلك سجل الاتحاد في عام ‎2023 ‏خسائر بقيمة ‎3,6 ‏مليون فرنك سويسري في صرف العملات الأجنبية فيما يتعلق بالاستثمارات بسبب قوة الفرنك السويسري مقابل الدولار الأمريكي. وحقق الاتحاد في عام ‎2022 ‏مكاسب في صرف العملات الأجنبية بقيمة ‎2,3 ‏مليون فرنك سويسري.



##### الملاحظة 22 النفقات

تكاليف الموظفين

تشمل تكاليف الموظفين كل الأجور التي تدفع إلى أصحاب الوظائف الدائمة وإلى كل موظفي المؤتمرات أو أصحاب العقود القصيرة الأجل، من قبيل المرتبات الأساسية وتسويات مقر العمل وعلاوات اللغة وبدل الاغتراب وبدل الإعالة والساعات الإضافية وغير ذلك من نفقات الموظفين. وترتبط تسوية التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (ASHI) بصافي تكاليف الخدمة. وتمثل الزيادة في التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة خلال المدة المحسوبة في الدراسة الإكتوارية لعام 2023، وفقاً للمعيار IPSAS 39.

وانخفضت تكاليف الموظفين عموماً بشكل طفيف في عام 2023. ويعزى هذا الانخفاض بشكل كبير إلى ما يلي:

• انخفاض في المرتبات والبدلات – (3,2 مليون فرنك سويسري)؛

• انخفاض في تسوية التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة – (2,4 مليون فرنك سويسري)؛ قابلته

• زيادة في نفقات أخرى – (3,2 مليون فرنك سويسري)، تتعلق في معظمها ببرنامج الإنهاء الطوعي للخدمة.



التكاليف غير المتعلقة بالموظفين

نفقات المهام الرسمية

في عام 2022، رُفعت معظم القيود المفروضة على السفر بسبب جائحة كوفيد-19 مما سمح بإيفاد بعثات على النحو المخطط له. واستمر هذا الاتجاه في عام 2023 وارتفعت تكاليف السفر بمقدار 2,2 مليون فرنك سويسري لتصل إلى مستويات نفقات المهام الرسمية البالغة 7,8 مليون فرنك سويسري.

الخدمات التعاقدية

تدخل في هذه الفئة كل الأتعاب والرسوم والنفقات التي تُدفع إلى الشركات التي تزود الاستشاريين في إطار اتفاقات وترتيبات تعاقدية. وتدخل في هذه الفئة أيضاً اتفاقات الخدمات الخاصة والنفقات المرتبطة بدورات تدريس اللغات في إطار التدريب المهني، وكذلك تكاليف خدمات التعاقد من الباطن.

استئجار وصيانة الأماكن والمعدات

بلغت تكاليف الاستئجار والمعدات 3,5 مليون فرنك سويسري في 2023 (مقابل 2,8 مليون فرنك سويسري في 2022). وتفسَر هذه الزيادة بنسبة 24% بالجمعية العالمية لتقييس الاتصالات الذي عُقدت في مركز جنيف الدولي للمؤتمرات حيث استؤجر المكان وكذلك المعدات السمعية المرئية.

الإهلاك وخسائر انخفاض القيمة

انخفض الإهلاك بمقدار 3,8 مليون فرنك سويسري نظراً لإهلاك مبنى فارامبيه تماماً في 2022 وعدم إدراجه بالتالي في تكاليف الإهلاك لعام 2023.

نفقات أخرى

‏يمكن أن تعزى الزيادة في النفقات الأخرى بمقدار ‎1,7 ‏مليون فرنك سويسري مقارنةً بعام ‎2022 ‏إلى عاملين رئيسيين. أولاً، كان رصيد الديون المشكوك في تحصيلها في عام ‎2022‏ أقل بكثير نتيجة لسداد الدول الأعضاء للمساهمات المقررة من أجل الاحتفاظ بحقوقها في التصويت تحسباً لمؤتمر المندوبين المفوضين. ثانياً، في ‎31 ‏ديسمبر ‎2023‏، بلغت الزيادة في رصيد الديون المشكوك في تحصيلها ‎1,7 ‏مليون فرنك سويسري من مجموع النفقات الأخرى البالغ ‎1,8 ‏مليون فرنك سويسري. وقد أدى هذان العاملان معاً إلى الفرق في النفقات الأخرى عن السنة السابقة.



##### الملاحظة 23 الإبلاغ بحسب الأبواب – بيان الأداء المالي 2023



*يشمل استبعاد العمليات المشتركة تكاليف الدعم (الدعم الإداري والتشغيلي (AOS)) المفروضة على المشاريع والمحوَّلة إلى ميزانية الاتحاد العادية.*

##### الملاحظة 24 التوفيق بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية

تشمل البيانات المالية ما يلي:

• الميزانية العادية للاتحاد؛

• أموال أخرى؛

• الأموال من خارج الميزانية.

عملية التوفيق

تختلف حسابات ميزانية الاتحاد وبياناته المالية. فميزانية الفترة 2023-2022 تقوم على أساس نقدي معدَّل يشمل العديد من العناصر المحددة التي لا تعالَج على أساس محاسبة تقوم على الاستحقاق. وعلاوةً على ذلك، تقتصر ميزانية الاتحاد على أنشطة الاتحاد الأساسية ولا تتناول الأنشطة الممولة بأموال من خارج الميزانية.

أما البيانات المالية للاتحاد فتوضع على أساس محاسبة تقوم على الاستحقاق باستخدام تصنيف قائم على طبيعة النفقات المدرجة في بيان الأداء المالي (انظر البيان الثاني).

وللتوفيق بين البيانين الثاني والخامس، تقسَّم المعاملات إلى فئتين من الاختلافات - الاختلافات من حيث الأساس والاختلافات المتعلقة بالكيانات.

**الاختلافات من حيث الأساس:** تشمل النفقات غير المدرجة في ميزانية الاتحاد أو التي تعامَل على نحو مختلف بموجب متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (‎IPSAS). وتتضمن هذه النفقات عادة تغييرات في المؤونة الاحتياطية للديون المشكوك في تحصيلها، وتثبيت المخزونات، ورسملة الأصول الثابتة، والإهلاك، ومكاسب وخسائر سعر الصرف، والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (ASHI)، وسداد قروض مؤسسة مباني المنظمات الدولية (FIPOI) والفائض و/أو العجز في الاستثمارات.

**الاختلافات المتعلقة بالكيانات**: تشير عادة إلى الإيرادات والنفقات التي تقع خارج ميزانية برامج الاتحاد المعتمدة، أي الأموال من خارج الميزانية وأموال أخرى غير مدرجة في ميزانية الاتحاد.



ملخص اختلافات الميزانية مع المبالغ الفعلية

في السنة المالية 2023، تمت الموافقة على الميزانية بمبلغ 163,2 مليون فرنك سويسري (القرار 1405). وزيدت هذه الميزانية بمبلغ 0,2 مليون فرنك سويسري (لتبلغ ما مجموعه 163,4 مليون فرنك سويسري) نتيجة لسلطة الأمينة العامة المفوضة بموجب قرار المجلس 1405 واللوائح المالية ذات الصلة. ونتجت هذه الزيادة على مساهمة في إنشاء مكتب المنطقة الجديد في نيودلهي.

وكما ذُكر في البيان الخامس، تبلغ الإيرادات 157 مليون فرنك سويسري. وقد أدى ذلك إلى نقص في الإيرادات بمبلغ 6,4 مليون فرنك سويسري مقارنةً بالميزانية. ويعزى هذا النقص إلى انخفاض إيرادات استرداد تكاليف معالجة بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية (SNF). ويعوض هذا النقص جزئياً بزيادة في إيرادات الفوائد بلغت 2,9 مليون فرنك سويسري في عام 2023.

ولإدارة النقص في الإيرادات الواردة، أجرى الاتحاد استعراضات شهرية لضمان بقاء مستويات النفقات أقل من الإيرادات في عام 2023.

وضمنت هذه المراقبة عن كثب أن ينهي الاتحاد السنة المالية بفائض قدره 1,4 مليون فرنك سويسري.

وكان تنفيذ ميزانية 2023 صعباً جداً بسبب عوامل حرجة أثرت على ميزانية 2023، مثل النقص في إيرادات استرداد التكاليف والزيادات في المرتبات وغيرها من النفقات.

ويرد فيما يلي ملخص للنفقات في إطار كل قطاع من قطاعات الاتحاد.

الأمانة العامة

‏بلغ مجموع نفقات الأمانة العامة ‎86,6 ‏مليون فرنك سويسري في ‎2023‏، أو ‎95,9% من الميزانية البالغة ‎90,3 ‏مليون فرنك سويسري.‎

‏وتتعلق الوفورات الرئيسية بالوثائق، مع انخفاض كبير في تكاليف الوثائق من خلال زيادة الإنتاجية وتخفيض التكاليف الثابتة. وحققت بعض الدوائر أيضاً وفورات أخرى نتيجة التأخير في التعيين أو الإبقاء على الوظائف شاغرة. وأخيراً، تحققت بعض الوفورات مقابل الميزانية المعتمدة في النفقات المشتركة.‎

قطاع الاتصالات الراديوية بالاتحاد (ITU-R)

بلغ مجموع نفقات قطاع الاتصالات الراديوية 30,0 مليون فرنك سويسري، أو 92,6% من ميزانية قدرها 32,4 مليون فرنك سويسري. وتحققت معظم الوفورات في الترجمة الشفوية وتكاليف الموظفين ونفقات المهام الرسمية.

وعُقدت ثلاثة أحداث رئيسية خلال العام:

⦁ جمعية الاتصالات الراديوية (RA)؛

⦁ المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية (WRC)؛

⦁ الاجتماع التحضيري للمؤتمر (CPM).

ونتيجة لقرارات المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية، ستدعو الحاجة في عام 2024 وما بعده إلى تمويل إضافي للأنشطة المتعلقة بتحديث أنظمة قطاع الاتصالات الراديوية.

قطاع تقييس الاتصالات الراديوية بالاتحاد (ITU-T)

بلغ مجموع نفقات قطاع تقييس الاتصالات 12,5 مليون فرنك سويسري في عام 2023، أو 94,7% من الميزانية البالغة 13,2 مليون فرنك سويسري.

وتحققت وفورات في جميع أقسام ميزانية قطاع تقييس الاتصالات (الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات ولجان الدراسات والأنشطة والبرامج وورش العمل والمكتب).

‏وتحققت معظم الوفورات في فئات النفقات المتعلقة بالموظفين، والمهام الرسمية، والترجمة الشفوية، والمِنح. وتمثلت المجالات الرئيسية لتخفيض النفقات في السفر (‎استُخدمت نسبة 66% ‏من الميزانية المخصصة للسفر) والترجمة الشفوية (استخدمت نسبة 46% ‏من الميزانية المخصصة للترجمة الشفوية).

قطاع تنمية الاتصالات الراديوية بالاتحاد (ITU-D)

بلغ مجموع نفقات قطاع تنمية الاتصالات 26,6 مليون فرنك سويسري، أو 97,1% من الميزانية المعتمدة البالغة 27,4 مليون فرنك سويسري.

وتمكن مكتب تنمية الاتصالات (BDT)، المسؤول عن قطاع تنمية الاتصالات، من تحقيق وفورات مالية في قسم الأنشطة والبرامج (الخطة التشغيلية)، في فئة النفقات المتعلقة بالمهام الرسمية والخدمات التعاقدية. وعلاوة على ذلك، اتُّخذ قرار بتأجيل عمليات التعيين فيما يتعلق ببعض الوظائف الشاغرة في 2023، ما أدى إلى تحقيق وفورات إضافية.

##### الملاحظة 25 الكشوف المتعلقة بالأطراف المتكافلة

يعتبر الكيان التالي بمثابة كيان متكافل:

- الصندوق المشتَرك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (UNJSPF).

- يتألف مجلس إدارة الاتحاد من 48 دولة عضواً، دون تسمية أشخاص بعينهم.

- تدير الاتحاد الأمينة العامة كرئيس تنفيذي، يساعدها في ذلك نائب الأمينة العامة ومديرو مكاتب الاتحاد الثلاثة (موظفو الإدارة العليا الذين لهم مقاعد في لجنة التنسيق): قطاع الاتصالات الراديوية (ITU‑R) وقطاع تقييس الاتصالات (ITU‑T) وقطاع تنمية الاتصالات (ITU‑D).

 وتشمل الأجور الإجمالية التي تدفع لموظفي الإدارة الرئيسيين صافي المرتب وعلاوة تسوية المقر وبدلات من قبيل بدل التمثيل وبدل الانتداب وبدل الإعادة إلى الوطن والإجازات المتراكمة وبدل السكن وشحن الأمتعة الشخصية.

ويتمتع كذلك موظفو الإدارة الرئيسيون بنفس استحقاقات موظفي الفئة الفنية، وهي:

- إجازة زيارة الوطن؛

- منحة التعليم؛

- استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة.

 وترد في الجدول أدناه جميع المدفوعات المسدَدة في عام 2023 إلى/من موظفي الإدارة الرئيسيين.

 وموظفو الإدارة الرئيسيون مشاركون عاديون في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.



##### الملاحظة 26 الالتزامات المستقبلية

‏وقّع الاتحاد عقداً مع جمعية التأمين التعاوني UNSMIS في ‎1 ‏يناير ‎2020 ‏يلزم بموجبه دفع مساهمة سنوية إضافية حتى عام ‎2032. ‏وفي ‎31 ‏ديسمبر ‎2023‏، بلغ مجموع المساهمات الإضافية المتبقية ‎13,3 ‏مليون فرنك سويسري (‎15,9 ‏مليون دولار أمريكي) (‎31 ‏ديسمبر ‎2022 ‏ - 16,2 مليون فرنك سويسري (‎17,5 ‏مليون دولار أمريكي)).‎

##### الملاحظة 27 تقييم تراجع قيمة مشروع المبنى الجديد للاتحاد

تحسباً للقرارات الاستراتيجية التي سيتخذها مجلس الاتحاد في يونيو 2024، أجرت الإدارة تقييماً شاملاً لمؤشرات تراجع قيمة المشروع الجاري في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS).

ويوضح المعيار IPSAS 21 أن الأصل ينبغي ألا تتراجع قيمته لمجرد أوجه عدم يقين إذا كان المشروع لا يزال نشطاً ولم تكن القرارات المتعلقة بوقفه أو تعديله نهائية.

ويمكن أن تؤدي نتائج السيناريوهات أدناه إلى آثار مالية في المستقبل، مثل تراجع قيمة المشروع أو إنهائه، تُدرج في البيانات المالية فقط عقب قرار المجلس. وقد نظرت إدارة الاتحاد في السيناريوهات التالية وآثارها المالية:

⦁ **السيناريو A**: استمرار المشروع على النحو المخطط له حالياً والمدعوم بقرار المجلس الحالي. وينطوي هذا السيناريو على عملية استدراج عروض مستمرة لا تنتهي صلاحيتها قبل 31 يوليو 2024.

⦁ **السيناريو B**: عبارة عن إعادة برمجة للسيناريو A، وهو بذلك تقليص للمشروع بحيث يتلاءم مع القيود المفروضة على الميزانية الحالية والتمويل المتاح. وقد طلب مجلس الاتحاد في دورته في أكتوبر 2023، ثم في اجتماع فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية في يناير 2024، معلومات إضافية لتقديمها إلى المجلس في دورته في يونيو 2024؛

⦁ **السيناريو C**: إنهاء المشروع، ما سيستلزم رد التمويل الذي تم الحصول عليه، بما في ذلك المبلغ الذي أُنفق بالفعل حتى 31 ديسمبر 2023. وعلاوةً على ذلك، تنص المادة 3 في عقد القرض على أن الاتحاد، إذا قرر عدم القيام بأعمال المبنى الجديد أو تعذر عليه القيام بها، على النحو الوارد وصفه في الاتفاق، فإنه يتعهد بسداد المبالغ التي تلقاها بالفعل في غضون فترة لا تزيد على أربع سنوات من التاريخ الذي تبلغ فيه مؤسسة مباني المنظمات الدولية (FIPOI) بقراره عدم القيام بالأعمال، ولكن في موعد أقصاه 31 يوليو 2026. وسيتم الاتفاق على جدول سداد القرض، وذلك في غضون خمسة عشر يوم عمل من التاريخ الذي يبلغ فيه الاتحاد مؤسسة FIPOI بقراره عدم القيام بالأعمال، ولكن في موعد أقصاه 31 يوليو 2026.

وفي 31 ديسمبر 2023، بلغ مجموع التكاليف المتكبدة في إطار المشروع 19,7 مليون فرنك سويسري. وهذه التكاليف مدرجة حالياً في بيان الوضع المالي كأصول قيد الإنشاء. وإذا قرر المجلس المضي في السيناريو B أو السيناريو C، سيكون من الضروري اتخاذ الإجراء التالي:

⦁ **السيناريو B**: إذا قرر المجلس تقليص المشروع، فقد يواجه الاتحاد مشكلة كبيرة في التكاليف (19,7 مليون فرنك سويسري) المتكبدة بالفعل استناداً إلى النطاق المنقح للمشروع وتمويله؛

⦁ **السيناريو C**: إذا قرر المجلس إنهاء المشروع، فسيواجه الاتحاد، بالإضافة إلى المشكلة المتوقعة في السيناريو B، احتمال أن يطالب مورِّد الطاقة بإنهاء مبكر (3,8 مليون فرنك سويسري). وسيكون لهذا الإجراء تأثير تشغيلي كبير على الاتحاد، ما من شأنه أن يؤثر على الاستقرار المالي والقدرة التشغيلية لعدة سنوات.

وفي الختام، وفقاً للفقرة 31 من المعيار IPSAS 21، خلصت الإدارة إلى أن على الرغم من وجود بعض أوجه عدم اليقين، فإن أوجه عدم اليقين هذه لا تشكل في الوقت الحالي مؤشرات على تراجع قيمة الأصول قيد الإنشاء حتى 31 ديسمبر 2023.

##### الملاحظة 28 الأحداث بعد تاريخ الإبلاغ

تاريخ الإبلاغ للاتحاد هو 31 ديسمبر 2023، وقد أُذن بإصدار هذه البيانات المالية في نفس التاريخ بناءً على رأي المراجع الخارجي.

وفي 31 مارس 2024، كان مبلغ التكاليف الإجمالي الذي أنفق بالفعل على مشروع المبنى الجديد هو 22,0 مليون فرنك سويسري. وإذا لم يمضِ المشروع على النحو المبين في السيناريو C (الملاحظة 27)، فسيتعين تكبد مبلغ إضافي قدره 3,8 مليون فرنك سويسري لتسوية جميع المطالبات، والالتزامات والعرابين التعاقدية.

ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

1. هذه هي النتيجة المتوقعة لاختبار SPPI على أساس الطبيعة العامة لهذه الأدوات المالية. غير أنه يلزم الكيان المعني أن يُجري اختبار SPPI على الأدوات المالية الخاصة به ليحدد نتيجته من حيث اجتيازه/عدم اجتيازه، ومن ثم، فئة التصنيف. [↑](#footnote-ref-1)